الدور التشريعي الخامس ـ العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الأولى

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تلاوة المرسوم رقم ٤٧٨٥ القاضي بفتح دورة استثنائية تبدأ في ٨ كانون الثاني ١٩٤٦.

٢ ـ مرسوم رقم ٤٨١٨ تاريخ ٤ كانون الثاني الجاري كلف بموجبه دولة سامي بك الصلح رئيس مجلس الوزراء تأمين وزارة الخارجية بالوكالة مدة غياب الوزير الأصيل في لندن، وكلف معالي جبرائيل بك المر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الأشغال العامة تأمين وزارة التربية الوطنية بالوكالة مدة غياب الوزير الأصيل في لندن، وكلف معالي الأستاذ اميل لحود وزير المالية تأمين وزارة الداخلية بالوكالة مدة غياب الوزير الأصيل في لندن.

٣ ـ تلاوة الأوراق الواردة.

٤ ـ متابعة المناقشة في موازنة سنة ١٩٤٦.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ برئاسة عطوفة صبري بك حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا وجوزف ضو. وتغيب السادة: كاظم الخليل، محمد المصطفى، وديع نعيم، يوسف كرم. واعتذر السادة: أيوب تابت، مجيد ارسلان، نسيب الداود، هنري فرعون، أسعد البستاني.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، ووزير الخارجية بالوكالة، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة ووزير التربية الوطنية بالوكالة، واميل لحود وزير المالية والداخلية بالوكالة، وأحمد الأسعد وزير الدفاع الوطني والزراعة، وجميل تلحوق وزير الصحة والاسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. ليتل المرسوم رقم ٤٧٨٥ القاضي بفتح دورة استثنائية.

فتلا الكاتب المرسوم التالي:

مرسوم عدد ٤٧٨٥/K
بدعوة مجلس النواب لعقد دورة استثنائية

إن رئيس الجمهورية اللبنانية.

بناء على الدستور اللبناني.

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

وبعد استماع رأي مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى ـ يدعى مجلس النواب لعقد دورة استثنائية تبدأ في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ وقد حدد جدول أعمالها بمشاريع القوانين التالية:

(١) إكمال البحث بموازنة سنة ١٩٤٦.

(٢) قطع حساب موازنة سنة ١٩٤٤.

(٣) الموازنة غير العادية للأشغال العامة لعام ١٩٤٦ (المشروع الإنشائي).

(٤) الاعتمادات الإضافية.

(٥) تحديد مواد السلع التي تخضع استيرادها لرخص.

(٦) الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية والاسرائيلية.

(٧) قانون الأجور ١٩٤٦.

(٨) قانون العقوبات العسكرية.

(٩) تعديل قانون الجنسية اللبنانية.

(١٠) إنشاء مؤسسة للأبنية.

(١١) تعديل بعض مواد من قانون الغابات الجديد.

(١٢) تحوير المادة ٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٦٠.

(١٣) الأجهزة اللاسلكية.

(١٤)ضريبة جديدة على الأراضي.

(١٥) تعديل المادة ٧٦ من المرسوم الاشتراعي ١٤٨ المختص بالرسوم البلدية.

(١٦) تعديل الرسوم العقارية.

(١٧) تعديل المادة ٢٨ من المرسوم الاشتراعي ٥٥ بالضريبة على الأملاك المبنية.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

(١٨) تعديل فقرة من القرار ٣٢٠ بمياه الأملاك العمومية.

(١٩) قانون ممارسة المهن الطبية.

(٢٠) نقابة الأطباء في لبنان.

(٢١) ضريبة أرباح الحرب على الشركات الاستثمارية.

(٢٢) تنظيم دوائر الدولة.

(٢٣) استملاك جفتلك راس العين.

(٢٤) تعديل الأصول الجزائية.

(٢٥) حماية الملكية التجارية.

(٢٦) حماية الكرمة.

(٢٧) تنظيم العمل.

(٢٨) تعديل الدستور اللبناني.

(٢٩) تعديل قانون التجارة الجديد.

(٣٠) منح ترخيص سابق لزراعة القنب الشامي.

(٣١) قانون المطبوعات ونقابة الصحفيين.

(٣٢) تحويل مبلغ ٣٣٠٠٠ ليرة لبنانية من موازنة الأشغال العامة (المشروع الإنشائي).

(٣٣) مشروع ري القاسمية.

(٣٤) إبقاء مفعول المرسوم الاشتراعي ١٤٤ المتعلق بالغابات قيد التنفيذ.

(٣٥) معاقبة مخالفات الأنظمة البلدية.

(٣٦) تعديل نظام كتاب العدل.

(٣٧) تنظيم البورصة في بيروت.

(٣٨) محاكمة مجرمي الحرب.

(٣٩) كهرباء نهر البارد.

(٤٠) تحديد حقوق المؤلفين على انارهم الموسيقية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

(٤١) تصحيح المادة ٨٤ من الأصول المدنية.

(٤٢) طرح ضريبة التمتع عن سنة ١٩٤٥ بمعدل أساس سنة ١٩٤٤.

(٤٣) تخفيض ثلث معدل ضريبة الأراضي عن أهالي القرعون عن سني ٤٣ ـ ٤٤ ـ ١٩٤٥.

(٤٤) إعفاء المتقاعدين من السلفة الممنوحة لهم سنة ١٩٤٣.

(٤٥) إنشاء صندوق تعويض عائلي للعمال.

المادة الثانية ـ ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٦

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: سامي الصلح

الرئيس: والآن نعود إلى متابعة درس أبواب الموازنة: الباب السادس، وزارة الخارجية: الفصل الأول. الإدارة المركزية.

جورج عقل: للمرة الثانية يصدق مجلسكم الكريم موازنة وزارة الخارجية ولمناسبة تصديقها اليوم ألفت نظر معالي وزير الخارجية إلى المراكز الملحة الرئيسية التي طال أمرها ولم يتم إملاؤها بممثلين سواء أكان في أجزاء الأميركيتين أم في البلدان العربية كسوريا والعراق واليمن والحجاز. نرى أن الحكومة تعني بتعيين ممثلين لها لدى الحكومات الأوروبية ونعلم أن هذه الدول كثيرة العدد ولا فرق عندنا بأن تمثل تجاه الدولة السوفياتية أو الدول العربية. لذلك أسأل الحكومة عما إذا كان يجوز أن تبقى هذه المراكز شاغرة لا سيما ولبنان يتمشى على سياسة التعاون مع جيرانه، ولا أنسى الجمهورية التركية، فقد يصل إلينا بهذا التمثيل ما ينير سبيلنا في كل تطور يحصل في دول الشرق.

ففي كل سنة نصدق موازنة الخارجية وتبقى هذه المراكز شاغرة فهل أن وزارة الخارجية لم توفق إلى أشخاص يمثلونها أم أن هناك أسباب تمنع هذا التمثيل؟ نريد أن نراعي التوازن الدولي وأن نكون ممثلين لدى الاتحاد السوفياتي. نطلب إملاء هذه المراكز مهما كلف الأمر.

رئيس الوزارة: الحكومة تنتظر تصديق الموازنة وبعدئذ ستملىء جميع المراكز الشاغرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للسيد يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: إن اللبنانيين يتساءلون عن السبب الذي حدا بالحكومة إلى الوقوف من تأخير تعيين ممثليها لدى بعض الدول الحليفة الكبرى هذا الموقف. وكذلك عدم تعيينها ممثلاً لها لدى الاتحاد السوفياتي؟

وزير المالية: التعيينات الخارجية ترجع للحكومة وحدها وذلك لأسرار دولية.

يعقوب الصراف: أليس لنا الحق في الاطلاع عليها؟

الرئيس: بلى لك الحق.

يعقوب الصراف: أما الغرابة في الأمر فهي أنه بالرغم من اعترافنا بأن هذه الدولة هي التي حطمت نير الشعوب المستعبدة واعترفت باستقلالنا، لا نزال بعيدين عن حكومة الكرملين: وإني على يقين من أن لبنان عندما يحتك هذا الاحتكاك فإن قضيته تزداد عدالة. وإني على ثقة بأن الحكومة اللبنانية لن تصطدم بأي عقبة عندما تنوي أن تعين ممثلاً لها في موسكو.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد العبود.

محمد العبود: لقد كان للبنان ممثلون قبل أن نصدق هذه الاعتمادات وهم مهاجرونا الذين رفعوا اسم لبنان عالياً في المهجر. وأعتقد أن وزارة الخارجية، لو عمدت إلى تعيين ممثلين لها من هؤلاء فإنها توفق كل التوفيق وهم يرغبون في خدمة لبنان ولا يمكن للحكومة أن توفق إلى انتقاء ممثلينا من البلاد مهما دققت والشاهد على ذلك ما حدث مؤخراً. لذا يجب أن تنتخب من مهاجرينا ممثلين لها فيمثلونا أحسن تمثيل.

فيليب تقلا: أشرت في تقريري إلى الأمر الذي أشار إليه الزميل محمد العبود وهو قضية نفقات التمثيل الخارجي وأضفت أن بعض المشككين ـ وأجزم أن السيد العبود ليس منهم ـ يأخذون على الحكومة كثرة النفقات في التمثيل الخارجي وكأني بهؤلاء نسوا أو يريدون أن يتناسوا أن لبنان أصبح بلداً مستقلاً ولا غنى له بعد الآن عن ممارسة التمثيل الخارجي.

نعم أنا أفهم أن يأتي أحدنا ويقول: يجب على الحكومة أن تكلف بعض مهاجرينا أنفسهم بالتمثيل الخارجي. نعم أن مهاجرينا كفوء لهذا التمثيل ولكن يجب أن لا ننسى أن بين الجوالي بالمهجر خلافات وحزازات وتنافر في العقائد قد يؤدي عند اختيار أحدهم إلى زيادة الخلاف والتنافر.

لذا أرجو من الحكومة أن تعتمد عند اختيار ممثلين للخارج على مقدار امتزاج هؤلاء الممثلين بالمهاجرين لا أن تعتمد في ذلك على الاعتبارات الداخلية والكفاءة والحزبية. لذا فلنترك شؤوننا الداخلية بلبنان ولنرفع التمثيل الخارجي إلى درجة أعلى من ذلك. إن لنا في جوالينا في المهجر ثروات تفوق ثروات المقيمين، لهذا يجب أن يشعر أولئك المهاجرون أن بلبنان حكومة تفكر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بخيرهم. فلنرسل لهم إذن من يمتزج بأفكارهم ووضعهم الحالي، ذلك لأن الذين هاجروا منذ عشرين سنة لا يزالون ينظرون إلى لبنان نظرة قديمة. فعلى الحكومة والحالة هذه أن تختار الممثلين بعد درس وضع الجوالي اللبنانية محلياً في بلاد المهجر وأن تأخذ رأي ممثلينا هناك. وأرجو من الحكومة أن تتقيد بما تشرفت بعرضه عليها.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: لفت نظري رد معالي وزير المالية على كلمة الزميل يعقوب الصراف عندما سأل عن السبب في عدم تمثيلنا لدى الحكومة السوفياتية، بأن أسرار دولية تحول دون الإباحة بالسبب. وأنا أقول إن الحرص على إباحة السر هي أهم من إباحته. جميعنا يعلم أن العالم مشطور إلى شطرين غرب يتطلع إلى الشرف وشرق يتكتل لدرء. خطر الغرب. ونحن من الشطر الشرقي ومن القسم العربي. فإذا التفتنا إلى موازنة وزارة الخارجية رأيناها مملوءة باعتمادات ضخمة لممثلينا في الخارج أي في القسم الغربي. لكن نحن متفقون على أننا مستقلون استقلالاً عربياً ومتحدون اتحاداً معنوياً مع الدول العربية التي ساعدتنا على نيل استقلالنا وأرى أننا مقصرون في تمثيلنا في الخارج حتى لدى الدول العربية. وإنني أرى وزارة الخارجية بحاجة ليس فقط إلى تعيين ممثلينا السياسيين بل هي بحاجة إلى انتخاب أصحاب العلم والكفاءة والوطنية. وآسف أن لا تراعي جانب العلم والتقدير بل تراعي جانب الجاه والسمعة.

نحن بحاجة إلى العلم والمعرفة والاطلاع إلى معرفة علاقات الدول التاريخية. يستحيل حفظ كياننا إلا بارتباطنا مع الدول العربية ودرس شؤونها وعلاقاتها السياسية والتاريخية: كوعد «بلفور» و«بل» في فلسطين. واتفاق «سعد آباد» في العراق وهذه الدولة رفعت صوتها عالياً في تأييد استقلالنا. لذلك أرجو من الحكومة أن لا يكون هناك أي سبب أو سر يحولان دون أن نمثل لدى الدول العربية.

وزير المالية: أظن أنه قد أسيء فهم عبارتي. ليس تأسيس المفوضيات سراً دولياً إنما تعيين الممثلين السياسيين يحتاج إلى مخابرات دولية.

رئيس الوزارة: وعدتكم بأننا سنملأ جميع المراكز الشاغرة على أثر تصديق الموازنة والآن أكرر قولي بأننا سنعين ممثلين في المراكز الشاغرة فور تصديقها.

الرئيس: الكلمة للسيد حبيب أبو شهلا.

حبيب أبو شهلا: كلنا متفقون على تعيين الممثلين وهو ليس سراً دولياً بل أعتقد أنها لأسباب حكومية لبنانية محضة وليس لأسباب دولية مطلقاً. وأريد أن ألفت نظر الحكومة إلى التمثيل الخارجي أثناء وجودي في مصر شاهدت شبابنا فيها وهم يمثلونا تمثيلاً حسناً، وصدف أن لفت نظر اللجنة الخارجية أثناء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وجودي في إحدى جلساتها إلى ما سأقوله: إن التمثيل الخارجي ليس ضرورياً فحسب بل يحتم علينا أيضاً أن يكون تمثيلاً لائقاً. وهذا لا يعني أننا نتهافت إليه حباً بالتمثيل فقط وأن يذهب شبابنا ويعيشوا في الخارج عيشة غير لائقة بنا. ذكرت أمام اللجنة الحالة التي شاهدت فيها ممثلينا في مصر وليس في هذا البلد الغلاء الموجود مثلاً في باريس وموسكو ولندن. إن هؤلاء الشبان لا تكفيهم الرواتب ولا يعيشون العيشة اللائقة بهم وببلادهم. وكنت أتمنى لو اعتنت الحكومة بهذا الأمر ودرست مع اللجنة تخفيض عدد المفوضيات وزيادة الرواتب حتى لا تقع في المصيبة التي وقعت فيها في لبنان من حيث كثرة عدد الموظفين وضآلة رواتبهم مع أن التمثيل الخارجي هو إدارة جديدة ويمكن أن ننهج بها نهجاً جديداً: يمكننا أن نرسل مفوضاً وسكرتيراً وكاتب وباقي الموظفين لا لزوم لهم.

وهؤلاء يمكنهم أن يقوموا بالمهمة الموكولة إليهم. وإذا شئتم أن تتوسعوا في التمثيل فيمكنكم أن تلجأوا إلى قناصل الشرق فتختاروهم من الجاليات اللبنانية. وأعتقد بأن ستأتيكم الشكوى وقد أتتكم فعلاً من بعض الممثلين وما حدث في أحد المفوضيات كان نتيجة الحاجة والعوز.

فرجائي أن تكتفوا بالحد الذي ذكرته وأن تعيدوا النظر بزيادة رواتب هؤلاء. عندما نرسل لبنانياً ليمثل لبنان يجب أن نسمح له بأن يمثلنا تمثيلاً لائقاً بنا وبهم. إن هذه الموازنة ستصدق كما هي الآن ولكن عند التعيين يجب أن تأخذوا هذه الملاحظات بعين الاعتبار.

الرئيس: الكلمة للسيد محمد الفضل.

محمد الفضل: نحن بصدد تصديق موازنة الخارجية وبهذه المناسبة احتج على التعيينات الأخيرة للتمثيل الخارجي لأنها على ما يزعمون أنها روعيت فيها الكفاءة مع أن هناك فئة من الشباب في البلاد تتمتع بالكفاءة نفسها خارج البلاد وداخلها وقد حرمت من هذا التمثيل. وأسأل الحكومة: لماذا حرمت هؤلاء الشبان وهم يتمتعون بهذه الكفاءة، ولماذا منعت تمثيلنا في افريقيا؟ فإني ألفت نظر الحكومة إلى هذا الاستثناء.

عادل عسيران: أتى الزميل أديب الفرزلي على بحث فكرة كنت أود أن أقترحها وما أزال وكنت أريد أن أرجىء بحثها لبعد درس موازنة الخارجية. أما الآن وقد أثيرت هذه الفكرة فأقول: إن وزارة الخارجية هي وزارة بحث ودرس واستقراء كسائر الوزارات وتمتاز عنها لأنها تمثل وجهنا الحقيقي في الخارج.

إن لبنان دولة عربية وقد انضم لجامعة الدول العربية، وبدأت سائر الدول العربية في بلادها تنشىء شعبات لدراسة الشؤون العربية وذلك لتحضير الوثائق اللازمة. ولبنان بحاجة إلى مثل هذه الشعبة، حتى إذا ما دعي إلى مؤتمر عربي يكون لديه كل الدراسات اللازمة فتلجأ الحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إليها لتزودها بكل المعلومات. إن لهذه الشعبة أهميتها الكبرى من الوجهتين العلمية والسياسية وحريّ بنا بعد أصبح لدينا تمثيل للخارج سيكون لنا بموجبه قنصليات ومعتمديات ومفوضيات أن تنشىء شعبة لهذه الغاية في وزارة الخارجية لدرس الشؤون العربية وأن تعين لها شباناً من ذوي الاختصاص وأن يقرر لها فتح مكتبة كبيرة جامعة لتواريخ هذه الدول لتتمكن هذه الشعبة من درس شؤون الدول العربية. واقترح إنشاء هذه الشعبة باسم «شعبة لدرس الشؤون العربية» وأطلب أن يصوت على اقتراحي لإقرار المبدأ.

رشيد بيضون: سبق لي أن تكلمت بما يتعلق بإنشاء قنصليات في افريقيا وطلبت من الحكومة أن تهتم بجالياتنا الموجودة في تلك القارة. وكان رئيس الحكومة قد وعدني بأنه سيصل القنصل قبل وصول كتابي إليه وحتى الآن لم يعين القنصل.

قلت وأكرر إن مواليد المهاجرين هنالك إذا لم يتمكنوا من اعتناق الجنسية اللبنانية قبل بلوغهم سن الرشد، تضطرهم الحكومة المحلية إلى اعتناق جنسية البلاد التي هم فيها. وعلمت مؤخراً. إن الحكومة الفرنسية تمانع بتعيين قنصل للبنان في افريقيا فهل ترى الحكومة اللبنانية مانعاً من أن ترسل مندوباً من قبلها يمنح هؤلاء اللبنانيين الجنسية اللبنانية؟ فأرجو من الحكومة أن يكون وعدها هذه المرة صريحاً وصحيحاً بأن ترسل ممثلاً يتصل بإخواننا المهاجرين ويحول دون اعتناقهم جنسية البلاد التي يسكنونها.

أنا أعلم أن حمل وزارة الخارجية ثقيل وأنها ستنوء تحته لا سيما وقد درجت في التعيينات الأخيرة طريقاً شاذاً كنا شكونا في الماضي ولا نزال نشكو من التعيينات السابقة للسلك الخارجي فكان الجواب أن ما عين قد عين ولا يمكن للحكومة أن تنحي زيداً من المركز لتضع عمراً. أما الآن وهي تعين أشخاصاً لمراكز جديدة، فلماذا لا تراعي في هذا التعيين النسبة الطائفية طالما لا نزال نحمل في دستورنا هذه الطريقة في التعيين. أنا لا أقول بالطائفية بل أطلب أن تلغى وأن يحل المجلس النيابي وتدعو إلى الانتخاب على أساس اللاطائفية.

فلو رجعت الحكومة إلى النسبة الطائفية في التعيين لوجدت أن هناك أجحافاً بحق فئة دون الأخرى. ونحن لا نطلب أن تأخذوا من عابري الطريق بل من رجالنا المثقفين.

ثم أعود فأكرر رجائي إلى الحكومة فيما يتعلق بالمهاجرين بأن ترسل الحكومة ممثلاً إلى افريقيا الوسطى عله يخفف عن إخواننا هناك بعض ما يقاسونه من مرارة الحكم. وأرجو من الحكومة الحاضرة أن لا يكون جوابها بالتسويف.

حبيب أبو شهلا: أقول في اقتراح الزميل عادل عسيران الذي يتمنى فيه على الحكومة أن تنشىء شعبة في وزارة الخارجية لدراسة الشؤون العربية، إني أعرف شخصياً أن معالي وزير الخارجية قد أعد تنظيماً

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لإنشاء شعبة للشؤون الخارجية والاقتصادية، وأتعجب لماذا لم يوضع في الموازنة. لكن ما أعلمه هو أن هذا الموضوع موجود في فكر معالي الوزير وعسى أن يطبقه.

رئيس الوزارة: إن اقتراح الزميل عادل عسيران ممكن التطبيق حتى في غياب معالي وزير الخارجية والحكومة مستعدة لإنشاء شعبة لهذا الغرض ويوجد مبدئياً بعض الموظفين لهذه الغاية وسيصير توسيع هذه الدائرة.

عادل عسيران: أعلم أنه يوجد في وزارة الخارجية موظفون وأعلم أنه يمكن تحويلهم من عمل إلى عمل آخر ولكن أنا أريد أن يرصد مبلغ من المال لهذه الشعبة وأطلب أن يصوت المجلس على اقتراحي ليدلل على أهمية الموضوع ولنحمل الحكومة على تنفيذه. المهم أن نعمل بسرعة كي نظهر بالمظهر اللائق بنا كلبنانيين عرب نفهم شؤوننا فهماً صريحاً مبنياً على العلم. وأرجو من عطوفة الرئيس أن يطرح اقتراحي على التصويت.

الرئيس: يطرح الاقتراح عادة بعد تصديق الموازنة لذا أؤجل طرحه لبعد تصديق موازنة وزارة الخارجية. والآن الباب السادس. وزارة الخارجية. الفصل الأول، الإدارة المركزية.

البند الأول: موظفو الإدارة المركزية وقد زيد اعتماده من ١٧٦٩٧٤ ليرة إلى ١٩٣٠٢٢ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند الثامن. والآن بعد أن انتهينا من تصديق موازنة وزارة الخارجية ليتل اقتراح السيد عادل عسيران بإنشاء شعبة في وزارة الخارجية لدرس الشؤون العربية.

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم.

اقترح على الحكومة إنشاء دائرة بوزارة الخارجية لدراسة الشؤون العربية وأطلب التصويت على المبدأ.

بيروت في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٦

الإمضاء: عادل عسيران

رفعت قزعون: ورد في الاقتراح كلمة «دراسة» وهي لا تفي بالموضوع فأرى أن تستبدل بكلمة «معالجة».

عادل عسيران: هذا تمني فأطلب التصويت عليه كما ورد.

الرئيس: من يوافق على اقتراح السيد عادل عسيران كما تلي فليرفع يده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح بالإجماع وليحل إلى الحكومة والآن نعود لدرس موازنة وزارة الزراعة. الكلمة للسيد يوسف الهراوي.

يوسف الهراوي:

ألف مجلسنا الكريم الاعتماد كثيراً بالشؤون السياسية وألف بعضنا الاهتمام بالأمور التجارية. ولما لم أكن قط لا تاجراً ولا صناعياً بل كنت رجلاً زراعياً أحببت الأرض وصاحبت نتاجها وعنيت بغلالها وعشت على كتف سهل خصيب من أكبر سهول هذه البلاد لذلك جئت أبسط لديكم ما اكسبنيه الاختبار وما علمتني إياه الأرض في حقولها الزراعية وأرجو من إخواني النواب المزارعين الذين يعيشون من نتاج أراضيهم أن يساعدوني على حمل الحكومة لتنشيط وترقية الزراعة في البلاد لأنني مثلهم أعتقد أن الزراعة يجب أن تكون لأساس الأول لإنهاض هذا الوطن الصغير اقتصادياً ومادياً.

أيها السادة، من نظرة إحصائية إلى لبنان يتبين لنا أن عندنا أرضاً فسيحة للزراعة وإليكم هذا البيان.

إن مساحة الجمهورية اللبنانية تبلغ نحواً من مليون وعشرين ألف هكتار موزعة كما يأتي:

١٨٠٠	محافظة بيروت
١٩١٠٠٠	محافظة جبل لبنان
٢٠٢٠٠٠	محافظة الجنوب
٢٠٣٠٠٠	محافظة لبنان الشمالي
٤٢٢٠٠٠	محافظة البقاع إلى ما يقارب نصف مساحة
١،٠١٩٨٠٠	الجمهورية اللبنانية

وإن هذه المساحة موزعة من وجهتها الزراعية كما يأتي:

أراضي صخرية جدباء	٢١٥٠٠٠
أراضي حرشية	١٢٥٠٠٠
أراضي صالحة للتحريش	١٧٠٠٠٠
أراضي مزروعة مروية وغير مروية	٢١٠٠٠٠
أراضي صالحة للزراعة ولكنها مهملة	٣٠٠٠٠٠
	١٠٢٠٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذه نظرة إجمالية على أنواع الأراضي في لبنان ومساحتها. على أننا إذا شئنا تقسيم هذه الأراضي نحسب ما نستفيد منها الآن وما يمكن أن نستفيد منها في المستقبل زراعياً لظهر لنا أن في لبنان خمسة ملايين ومائة ألف دونماً من الأراضي صالحة للزراعة وفقاً للبيان التالي:

١ ـ الأراضي المستعملة المروية حالياً	١٥٤٠٠٠
٢ ـ الأراضي الممكن ريها واستعمالها	٦١٦٠٠٠
٣ ـ الأراضي البعلية التي تزرع حالياً	١٨٠٠٠٠٠
٤ ـ الأراضي البعلية المهملة حالياً ولكنها صالحة للزراعة	٢٥٣٠٠٠٠
	٥١٠٠٠٠٠دونماً

فلو أنزلنا منها خمسمائة ألف دونم معدة لزراعة البقول والفاكهة لبقي لدينا أربعة ملايين وستمائة ألف دونماً صالحة لزراعة الحبوب.

فإذا عالجنا هذه الأربعة ملايين والستمائة ألف دونم معالجة زراعية جدية ووفرنا للعاملين فيها الآلات الزراعية من محاريث وغير محاريث فإن بإمكان هذه الملايين من الدونمات أن تنتج لنا ما يغنينا عما نستورده من سوريا من حبوب.

فلماذا لا نعالج هذه الأراضي؟ ولماذا لا توفر المحاريث للعاملين فيها؟ ولماذا لا نحيل الاثني عشر مليون ليرة التي ندفعها سنوياً لسوريا ثمن حبوب إلى هذا العمل؟ ولماذا نتغاضى وتتغاضى الحكومة عن هذا الموضوع؟ ولماذا نكون غافلين إلى هذه الدرجة.

إن القضية خطيرة يا سادة والظرف دقيق وتموين سكان لبنان بالحبوب من إنتاج لبنان وأرض لبنان بأيدينا هذا إذا عملنا الروية وبحثنا حالتنا الزراعية على ضوء هذه الأرقام البينة التي لا تغلط.

لمعالي وزير الزراعة ولزميله معالي وزير الأشغال العامة المختصة دائرته بأمر الري وإنجاز مشاريعه يعود هذا الأمر حتى إذا ما عملا بهمة ورصد المال الكافي للري والزرع أنقذا لبنان من حاجة مستدعية للخبز تعض علينا بنواجيزها كلما تأزمت أحوال العالم.

إن خمسة ملايين دونم تصلح للزراعة تنتج للبنان من القمح ١٥١ ألف طن أي ما يكفي ويسد مؤونة وحاجات سكانه في السنة وتنتج أيضاً ما يكفي من باقي الحبوب لعلف حيواناته.

إن الزراعة مورد يساهم فيه ستمائة ألف لبناني على الأقل وعندنا حقول وسهول يمكننا أن نجني منها ثروات إذا عنينا بها وصرفنا إليها الأيدي التي بدأت البطالة تقيدها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد عملت الحكومة فدرست بواسطة لجنة كان من أعضائها العاملين معالي حبيب بك أبو شهلا مشاكل ما بعد الحرب ومن أهمها البطالة ولم ندر ماذا كانت نتيجة جهودها في هذا الموضوع.

وأعتقد أن البطالة التي هي من أهم المشاكل لا تنحصر فقط ببطالة اليد العاملة فحسب بل تتعداها إلى بطالة الأرض وبطالة رأس المال.

فإن عملت الحكومة لتنشيط الزراعة وتحسينها وساعدت المزارعين الصغار وسهلت لهم مشترى المحاريث الزراعية من رؤوس أموالهم الصغيرة تكن قد قضت على بطالة اليد العاملة وعلى بطالة الأراضي وبطالة رؤوس الأموال الصغيرة.

إن رؤوس الأموال الصغيرة المتجمدة لدى صغار الملاكين الزراعيين هي وحدها المعتمد عليها الآن لسد الثلمة وهم نظراً لرغبتهم الشديدة وتعلقهم الطبيعي بالأرض ومحبة الاشتغال فيها تراهم مستعدين في أي وقت كان لرصد أموالهم لشراء الآلات الزراعية وبنوع خاص المحاريث منها بشرط أن تسهل لهم الحكومة الحصول عليها.

ولا أرى أسهل لهذا الحصول من أن تعمد الحكومة إلى عقد اتفاق مع إحدى الشركات المنتجة لهذه المحاريث تبيح لها فيها حق استيراد عدد منها لا يقل عن الخمسين «تراكتور» محراثاً يسير على جرارات «زناجير» ثم تبيع هذه المحاريث من صغار الملاكين المزارعين فيدفعون أثمانها نقداً وعداً وإذا شاءت الحكومة فإنهم مستعدون لدفع الثمن نقداً لصندوقها.

ولا مراء عندي بأن الإقبال على شرائها يكون وفيراً وبالخاصة في محافظة البقاع. وإن السبب الذي حفز بي إلى اقتراح قيام الحكومة بهذا العمل لدى إحدى الشركات لتستورد هذه المحاريث ناتج عن عدم إمكان ومقدرة هؤلاء المزارعين الصغار على ملاحقة معاملة الاستيراد لما يكتنفها من صعوبة ولما تكلفهم من أوقات وعناء ونصب ولما يتقاضه منهم المستورد من نفقات قد تربي على الثمن الأصلي للمحراث.

أما إذا لم تقدم الحكومة على مساعدة المزارعين لاستقدام هذه المحاريث على الوجه المبين آنفاً فإن هذه المحاريث ستبقى قليلة ومحصورة بأيدي كبار الملاكين الذين يشغلونها في فلاحة أراضيهم وأراضي صغار المزارعين ويتقاضون منهم أجوراً باهظة ترد لهم أثمانها بأقل من سنة ودليلي على ذلك أوضحه للحكومة وحضرات النواب من وقائع تحدث في منطقة البقاع:

يفلح التراكتور في اليوم الواحد خمسين دونماً على الأقل بأجر يبلغ ثماني ليرات لبنانية عن الدونم الواحد فإذا قدرنا كما هو الواقع أن الأيام التي يعمل بها هذا التراكتور سنوياً مائة وخمسة وسبعين يوماً كان دخله سبعين ألف ليرة. ولو افترضنا أن هذا التراكتور يصرف ثمن محروقات واستهلاك أدوات ورأس مال وأجور عمال نصف هذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

المبلغ لبقي لمالكيه النصف الآخر البالغ خمسة وثلاثين ألف ليرة أي ما يعادل ثمن ثلاث تراكتورات في السنة الواحدة.

أفيجوز والحالة هذه أن تترك لهذه الفئة من أصحاب المحاريث استغلال المزارعين الصغار رزقاً حلالاً.

أجل إن الأمر لفي حاجة إلى العلاج والعلاج السريع يكون بإنقاذهم من هذا الاحتكار.

هذه يا سادة شكواي وشكوى عموم المزارعين المعول عليهم بإكثار الإنتاج الزراعي فإذا عملت الحكومة وانتهجت هذه الخطة لمساعدتهم وأتممنا مشاريع الري وجلبنا الآلات الزراعية الحديثة نكون قد قمنا بعمل اقتصادي هام لا حياة للبنان بدونه.

إنني أدعو مجلسكم الكريم إلى ثورة اقتصادية تخرج على القديم لثورة إصلاحية اقتصادية شاملة تشمل موارد هذه البلاد وتنظر في أحيائها وتكييفها بالكيفية التي تريدها نتاجاً وفائدة للخير العام والخير الخاص.

تصفيق

وزير الزراعة: إن ملاحظة الزميل يوسف الهراوي بمحلها وأفيده بأن وزارة الزراعة قامت بالعمل المتوجب عليها في هذا السبيل فطلبت من الحكومة أن تعطيها الدولارات اللازمة لشراء الأدوات الزراعية وخابرت فعلاً الشركات لشراء التراكتورات وتسليمها لصغار المزارعين.

حبيب أبو شهلا: إني أهنىء الزميل الهراوي على درسه القيم في الزراعة. وفهمت من بيانه أن هذه المحاريث التي يمتلكها بعض المزارعين تؤجر بأثمان باهظة وفهمت أن هؤلاء المزارعين استلموها من وزارة التموين. أو ليس من المستطاع والحالة هذه إخضاع هذه المحاريث للمراقبة وتخفيض أجورها؟ هذا ما أردت أن أسأل الحكومة عنه لأن أجورها السنوية هي فوق ما يتصوره العقل.

وزير الزراعة: جواباً على سؤال الزميل حبيب أبو شهلا أقول: إن الكمية من هذه المحاريث لم تكن كافية فوزعتها وزارة الزراعة على كبار المزارعين وباسمهم لكي يزرعوا بواسطتها أراضيهم وليس أن يؤجروها، وليست خاضعة لأية مراقبة. إنما فكرت وزارة الزراعة بشراء ما يلزم من هذه المحاريث وخابرت بشأنها الشركات المختصة.

محمد العبود: لقد ألقى الزميل يوسف الهراوي درساً بليغاً في الزراعة وليسمح لي المجلس بأن استرعي انتباهه إلى ذكريات طالما رددناها في هذه الندوة:

لقد تلاشت أحراجنا وذهبت مع الرياح ولم تزل تتلف حتى اليوم. فانتقلت مراقبتها من وزارة الزراعة إلى وزارة الداخلية ثم عادت إلى الأولى وبين الانتقال والعودة تلاشت هذه الأحراج. ولدينا أحراج تدر ثروات طائلة لو كان هناك أخصائيون يستثمرونها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما فيما يختص بتوزيع المحاريث الآلية فقد وزعت على أشخاص ليس عندهم أرض مطلقاً وهي تدر على أصحابها أموالاً طائلة. فبهذا العمل تعرقل الحكومة الأعمال الزراعية بدلاً من أن تسهلها. وليست الحكومة شخصاً معيناً بل عدة أشخاص يتوجب عليهم أن يتعاونوا في كل الأمور. لماذا لا تستجلب الحكومة هذه المحاريث من أميركا ولديها النقد الكافي وتوزعها بكثرة على أصحاب الأراضي عوضاً عن أن تخص بها أشخاصاً معينين للاستفادة من تأجيرها. فلماذا لا توفد الفنيين ليعلموا المزارعين مكافحة الحشرات وطريقة تحسين استثمار أراضيهم؟ ولو فعلت الحكومة كذلك لأنتجت أراضي البلاد من الحبوب والفواكه ما يكفي الاستهلاك المحلي.

لذا أطلب من الحكومة أن تفكر جدياً بشراء هذه المحاريث وأن تسهل لمأموريها التجول في المناطق الزراعية لإرشاد المزارعين.

أديب الفرزلي: عندما كان الزميل يوسف الهراوي يلقي بيانه ويورد الأرقام استغرب بعض الزملاء ضخامتها وأنا أقول بأنها أقل من الواقع لأنه إذا زرع ٤٠ بالمائة من ١٨٠٠٠٠٠ دونم فإنها تعطينا كمية من الحبوب والفواكه تزيد على حاجة سكان لبنان بشرط أن تتوفر الأدوات اللازمة للزراعة.

يسأل الزميل حبيب أبو شهلا عما إذا كانت هذه المحاريث تراقب أم لا وأنا أقول إنها تراقب وأجورها مراقبة. إنما الصعوبة كل الصعوبة في أن عددها أربعة. وإذا شغلت فبإمكانها أن تخرط البقاع من أقصاه إلى أقصاه لكن هناك نقطة جوهرية تمنعنا من الاستفادة منها هي عدم مسح الأرض وكنا طلبنا إلى الحكومة إجراء المساحة فوعدتنا بإجرائها ونصدق المشروع تلوى المشروع ومشروع المساحة لم ينفذ. فإني أطلب من الحكومة تحقيق هذا المشروع لأنه حيوي.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران.

عادل عسيران: عندما يتصفح أحدنا موازنة وزارة الزراعة يرى أن أرقامها تبلغ مليوناً ونصف المليون تقريباً وأن أعمالها عظيمة الشأن ولكن لا يرى لها أثراً عملي. فأطلب من معالي وزير الزراعة أن يخبرنا عن سياسة وزارة الزراعة وأعمالها بصورة عملية لنتفهم ما إذا كان إنتاجها يوازي هذا المبلغ. وبعدئذ لي كلمة في الموضوع.

وزير الزراعة: لا أريد أن أبحث على سبيل التأكيد في الإحصاءات التي تقدم بها الزميل يوسف الهراوي لكن أقول بصفتي وزيراً للزراعة إن هذه الملاحظات معقولة ويجب تحقيقها بقدر الإمكان.

وأجيب على الزميلين محمد العبود وعادل عسيران فأقول: لو اطلعنا على مشروع موازنة سنة ١٩٤٦ وما يرمي إليه لوجدنا أن مشروع الموازنة يختلف عنه في الماضي. ولو اطلع الزملاء على التنظيم الذي وضعته وزارة الزراعة للسنة المقبلة والذي لا يمكنها أن تستصدر المرسوم النهائي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إلا بعد تصديق الموازنة، لوجدنا أن وزارة الزراعة بما فيها من موظفين كانوا موجودين في بيروت مع أنه لا يوجد زراعة في بيروت. والذي تعتزمه وزارة الزراعة في هذا التنظيم هو نقل هؤلاء الموظفين إلى المناطق الزراعية وجرى التنظيم مبدئياً على الأساس التالي.

كل مأمور زراعي سيعين في كل قضاء هو مسؤول تجاه وزارة الزراعة عن كافة المسؤوليات التي تتحملها الوزارة بموجب القوانين المرعية ويكون مركزه في القضاء أو في المحل المناسب.

في كل قائمقامية يجب أن يوجد مأمور زراعي فني وإلى جانبه مختبر ومن حوله مجلس يؤلف من مزارعي القضاء وله حق الاستشارة. ويبحثون معاً ضروريات وموجبات الزراعة وينقلون نتائج بحوثهم بتقارير إلى الوزارة. هذا ما يمكنني أن أقوله الآن وهي كلمة إجمالية عن سياسة وزارة الزراعة.

وكلنا يعلم حكومة ومجلساً أننا نشكو حالة الموازنة وترون أننا وضعنا في سياسة الموازنة النقاط على الحروف باعتبار أنه لا يمكن أن يزاد عدد الموظفين. وكل نوع من الأنواع الواجب شراؤه محصور. وأن وزارة الزراعة قد اعتنت بتصدير المنتوجات الزراعية وأنشأت دائرة خاصة لتطهير هذه المنتوجات أطلقت عليه اسم «المحجر الصحي».

أما قضية زراعة عدد الدونمات والمساحات التي ذكرها الزميل يوسف الهراوي في بيانه فهذا غير ممكن على ما أظن أن تزرعها الحكومة وترون أن الاحتياطات قد اتخذت على أساس المبدأ.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل: شيء جميل ما سمعناه عن المشروع الذي حدثنا عنه معالي وزير الزراعة ولكن ما نريد أن نقوله كنواب على هامش تصديق موازنة الزراعة هو أن نصارح الحكومة ما يجول في خاطر اللبنانيين:

جميعنا متفقون على أن لبنان بلد زراعي وأفهم أن تأتينا الحكومة بمشروع خماسي ترصد فيه خمسة ملايين ليرة للمحافظات الأربع بنسبة حاجاتها الزراعية هذا ما أفهم إذا كانت الحكومة تعتبر لبنان بلداً زراعياً، وهو ينادي من أقصاه إلى أقصاه بطلب التحريج ولم يصل إليه ولبنان بسهوله يصرخ مطالباً بمشاريع الري منذ ٢٥ سنة وحتى الآن لم ينفذ جزء من خمسين جزء من هذه المشاريع.

فعسى أن تأتينا وزارة الزراعة يوماً بمشروع هو خطة لسياسة زراعية تنهض بلبنان وزراعته وأحراجه. يجب أن نوفر للمزارع اللبناني التسهيلات اللازمة ليكون كالمزارع في البلدان الأوروبية هذا ما أريد أن أفهمه وأرجو من كل حكومة تأتي بعد اليوم أن تنفض عنا هذا الثوب البالي ليظهر هذا البلد بمظهر يمشي معه التطور العالمي.

لا يكفي أن نوجد المأمورين في المحافظات بل يجب أن نوجد جسماً فنياً من المهندسين لا يقلون

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

في خبرتهم وفنهم واختصاصهم عن رجال الغرب هذا ما أحلم به وأريده. فإذا سارت الحكومة على هذه الخطة يظهر لبنان بمظهره الحقيقي ويستثمر ثروته الطبيعية.

رفعت قزعون: تكلم بعض الزملاء عن وزارة الزراعة ولم يتوصلوا إلى حقيقتها. قيل إن الزراعة وهمية وأنا أقول أنها ليست وهمية إنما بجانب الأشغال العامة ترى نفسها مهملة. وأعني بوزارة الزراعة تلك الإدارة التي تشجع الأعمال الزراعية وتخفف الأعباء عن المزارع بإيجاد الأدوات الحديثة وتسهيل السلف الزراعية. فمتى وجدت هذه التحسينات انتعشت الزراعة ووصلت إلى ما نصبو إليه.

وصف أحد الزملاء الزراعة بأنها العمود الفقري للبنان وهذا صحيح فألفت نظر الحكومة إلى تخفيف أعباء الزراعة وهذا الأمر منوط بوزارة المالية ووزارة الأشغال العامة بتخفيف الضرائب عن المزارعين وإنشاء مشاريع الري حينئذ يعمد هؤلاء إلى الاعتناء بالأرض.

يقول البعض إنه يوجد مأمورون أكفاء ولهم إلمام في وزارة الزراعة وهذا لا يكفي لتشجيعهم لأنه يوجد في كل الوزارات مأمورون أكفاء ولكن يجب أن نكافئ هؤلاء المأمورين لنشجعهم على المضي بمهمتهم بجد ونشاط.

بين يدي مشروع إذا طبق يسهل صعوبة مواصلات المزارع ويوجد له أعمال الري ويقدم له السلفات. بهذا نشجع المزارع ونجد لبنان بغنى عن الالتجاء إلى جيرانه من الناحية الزراعية.

الرئيس: الكلمة للسيد أمين السعد.

أمين السعد: أعتقد أن من أهم الأمور لتحسين الزراعة هو ما أتى على ذكره بعض الزملاء وأعني به مشاريع الري. إن في لبنان مياهاً غزيرة تذهب هدراً للبحر وكان بالإمكان ضبطها وتوزيعها على الأراضي توزيعاً فنياً. ولا يمكن أن تتحسن الزراعة وتتسع ما لم تقم الحكومة بأعمال الري لأن أساس الزراعة مبني عليه. وهناك مشاكل تعترض المزارع وهي قضية إيجاد النصوب الزراعية: كان للحكومة مشتل في بيروت وكنت أقصده لشراء النصوب فلم أجد فيه شيئا. وكنت أرى أنه يوجد إهمال بأمر هذا المشتل. كما أنه يوجد مشتل في اليمونة ولا نعلم عن نتائجه المحسوسة شيئاً لأننا نريد أن نرى محاصيل محسوسة من هذه المشاتل.

كذلك أتى الزملاء على ذكر الآلات الزراعية وبدونها لا تقدم للزراعة. وأنواعها عديدة منها آلات للأرض الجبلية ومنها لمكافحة الأمراض وهي آفة الزراعة وربما يتلف نصف المواسم بسببها. كذلك المساعدات الفنية التي تقدمها وزارة الزراعة للمزارع: أعرف عدة مهندسين في وزارة الزراعة ولا أرى من يهتم منهم بالإرشادات الفنية وهل من الممكن أن يقوم المهندس بهذا العمل ما دام قابعاً في مكتبه ولا يتصل بالمزارعين؟

هذا ما أردت أن ألفت نظر الحكومة إليه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران.

عادل عسيران: سننتظر التنظيم الذي وعدنا به معالي وزير الزراعة ونتمنى أن ينجح ويؤدي إلى زيادة الإنتاج. إلا أننا في بلد زراعي في وسط الشرق العربي يزاحمنا على منتوجاتنا كثير من البلدان العربية والغربية. وحريّ بنا أن ندرس شؤوننا الزراعية درساً صحيحاً فنياً نتمكن من وضع سياسة زراعية صحيحة.

أريد من وزارة الزراعة أن تنشىء دائرة إحصاء زراعي لكل ما تنتجه هذه البلاد وأن تؤلف لجنة من الاخصائيين لدرس حالة البلدان الزراعية وتخصيص ما يمكن أن ينتجه لبنان وأن يتفرد به فنستفيد اقتصادياً ونتمكن من إفادة إخواننا في البلدان العربية.

لا يتحقق الإنتاج الزراعي بإيجاد مجلس في المناطق، وهو عمل مفيد، ولا يفي بالغاية المطلوبة بل أود أن تنشىء وزارة الزراعة مشاتل ولكن ليس على طريقة المشاتل الحالية. وإليكم مثلاً مشتل صيدا: هو كناية عن دائرة إعاشة لبعض المأمورين لا تنتج شيئاً. ماذا زرعوا في هذا المشتل؟ زرعوا خضاراً لحاجتهم وبذور «اكي دنيا» وليمون. أرادوا أن يغرسوا نصوب الزيتون ولكن ربما الشلل الموجود في وزراعة لزراعة منعهم من غرسها. يجب أن توسع المشاتل بصورة عامة لتنتج بضعة ألوف من النصوب توزع على المزارع بأبخس الأثمان لأنه إذا أراد المزارع أن يشتري نصبة التفاح بأربع ليرات ونصف من السوق تكلفه هذه النصوب غالياً فيعجز عن مشتراها مما يضطره إلى عدم تشجير أرضه. أما إذا اعتنت وزارة الزراعة بالمشاتل تكون قد شجعت التشجير.

ثم هناك قضية البذار فلو خصصت الحكومة دائرة تعتني بجمع البذار الجيد وبيعه من المزارعين لجاءت النتيجة حسنة. إن فلسطين والشركات الصهيونية تبيعنا البذار وتقول إنه مكفول ومن الجنس الجيد وبالنتيجة يعطي أبشع الأثمار.

كذلك أشار الزميلين يوسف الهراوي ومحمد العبود إلى وجوب استيراد الآلات الزراعية وأنا أزيد بأننا أصبحنا في زمن لا يمكن أن نتمشى فيه على الطرق القديمة في الزراعة. لقد بليت الأرض من الطريقة القديمة ويجب أن تتبدل وهذا لا يتم إلا بشراء الآلات الزراعية الحديثة.

ثم إرشاد المزارع أمر ضروري. لقد مررت منذ مدة بقرية وقد اهتم سكانها بزراعة الزيتون فمررت من رغبتهم بتبديل أساليب الزراعة. ولكن ماذا رأيت؟ رأيت أنها مبتلاة بمرض «التلول» ووجدت ما ينوف على ألفي نصبة زيتون لها من العمر عشر سنوات تكاد أن تباد عن بكرة أبيها. فهل ذهب بعض أخصائيين زراعيين إلى هذه القرية وتفقدوا أحوال الزراعة فيها؟ كأن وزارة الزراعة غير موجودة في البلاد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذا يجب أن نفكر للمستقبل بموازنة مرتكزة على أساس زراعي فني يمكن بموجبها أن تعتمد الحكومة على منتوجاتها.

الرئيس: والآن نبدأ بدرس موازنة وزارة الزراعة. الباب الحادي عشر ـ وزارة الزراعة الفصل الأول ـ الموظفون. البند الأول: موظفو الملاك. وقد انقصته اللجنة المالية من ٣٦٥٤١٠ ليرة إلى ٢٨٧٨٢٧ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: رفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة مساء

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حماده

أمين السر

يوسف ضو

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

كاتب المحضر

فهد غريب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد الظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة الأوراق الواردة.

٣ ـ متابعة البحث في الميزانية.

٤ ـ مشروع قانون باعطاء موظفي وعمال الدولة منحة توازي نصف شهر وتقرير اللجنة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية أمين السر السيد فيليب تقلا وتغيب السادة: يوسف ضو، بطرس الخوري، نسيب الداود. واعتذر السادة: أيوب تابت، محمد عبد الرزاق، هنري فرعون، يوسف كرم.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، ووزير الخارجية بالوكالة، وحجرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الاشغال العامة ووزير التربية الوطنية بالوكالة، واميل لحود وزير المالية والداخلية بالوكالة، وسعدي المنلا وزير العدلية، وأحمد الاسعد وزير الدفاع الوطني والزراعة، وجميل تلحوق وزير الصحة والاسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

١ ـ برقية من أصحاب معامل الغزل في بيت شباب يحتجون بها على توزيع الغزل.

٢ ـ برقيات عديدة من أهالي قرطبا يحتجون بها على تدخل أهالي جبيل لتوقيف العمل في طريق نهر ابراهيم التي شقت.

٣ ـ برقية من أهالي زحلة يؤيدون بها مطالب النائب السيد يوسف هراوي بشأن استيراد الجرارات الزراعية ويتمنون سرعة تحقيقها.

٤ ـ برقيات من نقابات العمال يطلبون بها الغاء المادة ١٤ من قانون الايجار.

٥ ـ برقية من أهالي قرية رويسة النعمان يطلبون بها انجاز طريقهم المشقوقة على حسابهم منذ سنة ١٩٢٥.

٦ ـ كتاب من شركة التجهيزات الصناعية للشرق يتقدمون به بعرض وبشروط حسنة بجلب طائرات مشهورة وسريعة للتعليم والنقل.

٧ ـ عريضة من رئيس جمعية المستأجرين يطلب بها الغاء كل زيادة أو تعديل في بدل الايجار.

٨ ـ عريضة من رئيس نقابة الفنادق والمطاعم والمقاهي بشأن قانون تحديد حقوق المؤلفين.

٩ ـ عريضة من أهالي جب جنين البقاع يلتمسون بها من الحكومة أن تتدخل مع مجلس الميرة لتخفيف ضريبة الحنطة عنهم.

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى المراجع المختصة.

يوسف الهراوي: أطلب من الرئاسة أن تتلى البرقية الواردة من أهالي بيت شباب وفيها يحتجون على توزيع الغزل.

الرئيس: لتتل البرقية التي أشار إليها السيد يوسف الهراوي.

فتلا الكاتب البرقية التالية: ألخ...

الرئيس: كانت الحكومة وبعض النواب قد طلبوا مني أن أدع لهم مجالاً لبحث قضايا عامة في هذه الجلسة. ولكن لما كانت هذه الجلسة مخصصة لمتابعة درس الموازنة، فأني طلبت منهم أن يؤجلوا بحث هذه القضايا لجلسة أخرى.

رفعت قزعون: ان البلاد بأسرها تنتظر هذه الجلسة فهل يتلطف عطوفة الرئيس ويعين لها. وعداً قريباً.

الرئيس: الرئاسة مستعدة لتعيين موعد هذه الجلسة عندما يطلب مني ذلك. الآن نعود لدرس موازنة الاشغال العامة. الكلمة للسيد عبد الغني الخطيب.

عبد الغني الخطيب: أيها السادة، يعلم الله أن لبنان بنظري هو جسم واحد وهيكل متحد لا أفرق بين جزء من أجزائه ولا بين منطقة من مناطقه.

غير أن الاهم يجب أن يتقدم على المهم، فمنطقة أقليم الخروب لم تمتد إليها يد الاصلاح منذ قرن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهي عضو من أعضاء الجسم اللبناني فإذا اشتكى يجب أن تتأثر له كل الأعضاء ليتساوى مع هذا الهيكل اللبناني الجميل: جروا المياه لقراه ومدوا يد الاصلاح لطرقاته. فالعدل والانصاف يقتضيان الاصلاحات التي ذكرتها ان موازنة هذه السنة على ضخامة أرقامها لم تعط شيئاً لهذا الاقليم. وأذكر أن دولة سامي بك الصلح عندما كان نائباً، طالب لهذه المنطقة بالاصلاح ولم يفعل لها شيئاً عندما أصبح رئيس وزارة. فأنا أطلب اليوم ما طلبه دولته يوم كان نائباً.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا اسداء الشكر لفخامة رئيس الجمهورية للمساعي التي بذلها في سبيل هذه المنطقة لايصالها إلى حقها من الاصلاحات والسلام.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل: اننا مع علمنا بأن مشروع وزارة الاشغال العامة العادي والاستثنائي قد أعار اقليم الخروب التفاتة خطيرة وكما قال الزميل عبد الغني الخطيب انه قد أهمل زمناً طويلاً وهضمت حقوقه منذ ٢٠ سنة ونيف. مع أنه بقعة جميلة ولا أدري لماذا يجب أن يرى كل زائر لهذه المنطقة فرقاً بيناً في الاصلاح بينها وبين بقية المناطق اللبنانية. ان الزائر يحسب اقليم الخروب جزء من اقاصي لبنان الجنوبي الذي طالما استصرخ مطالباً بالاصلاح. وقد جمعت المصيبة اقليم الخروب بلبنان الجنوبي.

انه ليحار العقل عندما نتساءل عن هذا الاهمال اللاحق باقليم الخروب وخيرة اللبنانيين يسكنون هذه المنطقة ولا أجد للحكومة أي عذر في ترك لبنان الجنوبي وهذا الاقليم بحال الاهمال.

ان نساء الاقليم يحملون الجرار ليؤمن المياه لاطفالهن. ونجد ثورة في النفس عندما نرى أن ليس هناك مساواة بين منطقة ومنطقة اننا نريد لاقليم الخروب المياه النظيفة والطرقات المعبدة وهذا حق من حقوق هذه المنطقة وعدل مجرد يطلبه كل ابي ومحب للعدل.

رئيس الوزارة: ان الحكومة الحاضرة وعدت أهالي اقليم الخروب بايصال المياه إلى قراهم. ولو راجع حضرة الزميل عبد الغني الخطيب بنود الموازنة لرأى أن هناك مبلغ ٢٠ ألف ليرة لدرس جر المياه إلى الاقليم وعمل قريب ستباشر الحكومة العمل.

أما فيما يتعلق بالطريق فلو راجع الزميل جورج عقل الموازنة لرأى أن هناك اعتمادات تفوق ٢٩٠ الف ليرة لطرقات: الدبية، . برجا، عانوت. . .

محمد المصطفى: وأنا ما زلت أطالب، يعني رئيس الوزارة ووزيري المالية والاشغال العامة، ببناء مدرسة واحدة في قرية يحيط بها ١٢ قرية ليتعلم أولادها فيها وهذه المدرسة في قرية برقايل عكار وحتى الآن لم أحصل على نتيجة.

وزير المالية: لقد وعدت حضرة النائب ببناء مدرسة وما زالت الحكومة عند وعدها وأرجو منه أن ينتظر لبحث المشروع الانشائي لأن اعتماد هذه المدرسة سيدون فيه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: والآن نعود لدرس موازنة وزارة الاشغال العامة.

الباب الثامن: وزارة الاشغال العامة. الفصل الأول، ادارة الاشغال العامة. البند الأول: موظفو الأشغال العامة واعتماده ٥٥٩٢٣٨ ليرة كما عدلته اللجنة المالية.

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية. ألخ...

وزير المالية: أرسلت الموازنة إلى المجلس الكريم منطوية على مبلغ ٥٨ مليوناً ونصف مليون ليرة. ولدى درسها في اللجنة المالية إذ بها تتضخم حتى تربو على الستين مليوناً وذلك بزيادة الاعتمادات التي رأت اللجنة اضافتها على اعتمادات زراعية وصحية وأشغال طرقات ومن جهة ثانية رأت الحكومة أن تخفض أسعار المواد الملتهبة: البترول والمازوت والبنزين تشجيعاً للصناعة. وبهذا نكون قد استغنينا عن مورد، وسيأتي درسه في المجلس، يقدر بمليون ونصف مليون ليرة.

لذلك لا بد لنا من أن نسعى إلى تدارك هذا الفرق وتعتبر الموازنة في عجز، لذا اتفقت وزارة المالية مع وزارة الأشغال العامة على أن تجري تعديل البند الرابع بأن ينزل منه خمسة بالمائة فيصبح البند الرابع ١٩٠٠٠٠٠ ليرة بدلاً من ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة وبهذه الطريقة تتوازن الموازنة ونتمكن من تدارك العجز.

حبيب أبو شهلا: اسأل الحكومة مستفهماً: فهمت بأن العجز متأت من اضافة اعتمادات وتخفيض أسعار البترول والمواد الملتهبة وهو يبلغ ما يفوق المليون، فعمدت وزارة المالية إلى تخفيض اعتماد البند الرابع خمسة بالمائة فكم ينتج من هذا التخفيض ومن أين تسد الفرق؟

وزير المالية: ان تخفيض البند الخامس والثامن يكفيان لسد العجز.

حبيب أبو شهلا: الذي دفعني للسؤال هو ما خشيته من وقوع العجز مع ان الموازنة قد أرسلت إلى المجلس متوازنة. وأتمنى أن أحصل من معالي وزير المالية على بيان واضح لأنه سيصل إلى التوازن بما رآه من تخفيض في بعض البنود.

وزير المالية: ان وزارة المالية تعلن أنها بتخفيض هذه البنود خمسة بالمائة تتوازن الموازنة رغم ما طرأ عليها من نقص لأنه عندنا زيادة طارئة في الايرادات منها بيع بعض أراضي الدولة.

الرئيس: البند الرابع: صيانة الطرقات ذات المنفعة العامة وقد طلبت الحكومة انقاصه من ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة إلى ١٩٠٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند الرابع كما طلبت انقاصه الحكومة. البند الخامس: صيانة الطرقات ذات المنفعة المحلية واعتماده ٥١٣٨٥٠٠ ليرة وقد طلبت انقاصه الحكومة إلى ٤٩٣٣٠٠٠ ليرة

وزير المالية: ان البند الخامس جاء في موازنة الحكومة ٤٨٨٠٠٠٠ ليرة فجعلته اللجنة المالية ٥١٣٨٥٠٠ ليرة. والآن تطلب الحكومة جعله ٥٤٠٠٩٠٠ ليرة.

الرئيس: الكلمة للسيد أمين السعد

أمين السعد: كانت وزارة النافعة خصصت ٣٠ ألف ليرة لتعبيد طريق رويسة النعمان وقد شقها الاهالي على نفقتهم وباتوا ينتظرون دورهم بالاصلاح وقد وضع لتعبيد هذه الطريق مبلغ ٣٠ ألف ليرة ولم ار لها في أبواب الموازنة اسماً فلا أدري كيف ذهب هذا المبلغ بكامله وربما حصل ذلك سهواً، مع انها بحاجة إلى اصلاح.

وزير الأشغال العامة: ان الاعتماد لطريق رويسة النعمان قد سقط سهواً وقد أعيد لها.

حبيب أبو شهلا: ليسمح لي زملائي الكرام أن أبحث على هامش درس الموازنة، ما يتعلق بوزارة المالية، الشيء الذي أعود إليه: فهمت من معالي وزير المالية أن الاعتماد الذي وضع في بند صيانة الطرقات ذات المنفعة المحلية كان يبلغ ٤٨٨٠٠٠٠ ليرة وفهمت منه أيضاً أن اللجنة زادت هذا المبلغ زيادة كبيرة. والآن سمعت معاليه يطلب زيادته أيضاً وفهمت أن هناك عجزاً فلماذا نأتي ونزيده فوق ما جاء في الموازنة. فأنا أرجوه أن لا يقبل بزيادة النفقات لا سيما ونحن نخشى عجزاً في الموازنة.

وزير المالية: هناك سوء تعبير لاني عندما جمعت الأرقام حصل غلط وحقيقة الرقم هي ٤٨٨٠٠٠٠ ليرة وأطلب التصويت عليه.

مجيد أرسلان: ان اعتماد طريق رويسة النعمان سقط سهواً وأظن أن اعتماد طريق الجاهلية بنويتي سقط أيضاً فأطلب تصحيحه.

فيليب تقلا: أجيب على ما قاله الزميل أبو شهلا: لقد زيدت اعتمادات هذه البنود بما لا يتعدى ٢٥٨٥٠٠ ليرة. والآن بعد انقاصها حسب ما فرضه معالي وزير المالية تعود إلى الرقم الذي جاء في الموازنة ولا يكون هناك زيادة في اعتمادات الطرقات ذات المنفعة المحلية.

الرئيس: البند الخامس: صيانة الطرقات ذات المنفعة المحلية. وقد طلبت انقاصه الحكومة من ٥١٣٨٥٠٠ ليرة إلى ٤٩٣٣٠٠٠ ليرة

من يقبل به كما طلبت انقاصه الحكومة فليرفع يده

أكثرية. ألخ...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير المالية: بعد أن وضعت الحكومة الموازنة ودرست في اللجنة، تبين أن في مرفأ خراب ودمار. وبعد درسه تبين للحكومة أنه يتطلب ترميم مستعجل لذا تطلب اضافة بند جديد بمبلغ ٧٥٠٠٠ ليرة باسم: ترميم مرفأ صيدا.

الرئيس: البند الحادي عشر (جديد) ترميم مرفأ صيدا واعتماده ٧٥٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند الثاني: البند الثالث: اصلاح الينابيع الصغيرة واعتماده ٢٠٠٠٠٠ ليرة

يعقوب الصراف: في بعض المناطق ينابيع عديدة تحتاج إلى اصلاح ولا أرى لها ذكراً في الموازنة.

فيليب تقلا: ان مشروع الحكومة جاء فيه اسماء جميع الينابيع وعند درسه في اللجنة سميت الينابيع التي تحتاج إلى اصلاح.

يعقوب الصراف: هل قناة البيسارية مدروسة من وزارة الاشغال العامة وهي هي لري أرض؟ وبما أن المبلغ مخصص للينابيع فأطلب أن يعين للمشاريع العمومية.

وزير المالية: ان هذا المبلغ وارد في البند: اصلاح الينابيع الصغيرة.

عادل عسيران: تقرر رصد ٦٥ الف ليرة للبنان الجنوبي وأرى أن اعتماد هذا البند ١٥ الف ليرة فكيف ذلك؟

فيليب تقلا: لقد خصصت للري في المشروع الانشائي

حبيب أبو شهلا: هل المشاريع التي تنوي انشاءها الحكومة موجودة كلها في هذه البنود؟

وزير الأشغال العامة: لقد وضعنا في المشروع الانشائي مشاريع الري. أما فيما يختص باصلاح الينابيع فقد تركته اللجنة لوزارة الاشغال العامة وقسمته بين المناطق فعندما تأتي شكوى من نبع ملوث تخف الوزارة إلى اجراء ما يلزم لتطهيره.

حبيب أبو شهلا: ما هو المبلغ المخصص لأعمال الري.

وزير الأشغال العامة: ثلاثة ملايين ليرة.

الرئيس: من يقبل بالبند الثالث كما تلي فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع: أعمال التجفيف واعتماده ١٩٠٠٠٠ ليرة

جورج زوين: عند درس الموازنة في اللجنة اتفقت مع الحكومة على تخصيص مبلغ لتجفيف مستنقعات المعاملتين ولم أر له اثراً في الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير المالية: توافق الحكومة على تخصيص مبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة لتجفيف مستنقعات المعاملتين.

الرئيس: من يوافق على البند الرابع: أعمال التجفيف وقد طلبت الحكومة زيادته بمبلغ ٢٥٠٠٠ لمستنقعات المعاملتين فيصبح مجموع البند ٢١٥٠٠٠ ليرة

من يقبل به كما طلبت الحكومة زيادته فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الرابع كما طلبت الحكومة زيادته.

أديب الفرزلي: أوجه كلمتي لمعالي وزير المالية: لفت نظري «اصلاح قناة صيدا» فأرجو من الحكومة أن تهتم بمشروع ري قريتي قنفار والخريزات إذ أن أهاليهما قد جمعوا مبلغاً تحت اشراف لجنة لاصلاح بعض نواحي من القناة التي تسقي سهولهما وأصبح في صندوق هذه اللجنة عشرة آلاف ليرة. فهل من الممكن أن تخصص الحكومة مبلغاً قدره ٨٠٠٠ ليرة لهذا المشروع في البند الخامس.

وزير المالية: الحكومة توافق على طلب الزميل أديب الفرزلي

كاظم الخليل: أرى في البند الرابع فقرة تحوي: «تجفيف وترميم برك جبل عامل» ولم أر مبلغاً كافياً لهذا البند.

رئيس الوزارة: ان هذا المبلغ مخصص للدرس فقط.

الرئيس: الكلمة للسيد أمين السعد

أمين السعد: لدى مراجعة هذا البند «البند الرابع» نرى أن الحكومة قد اهتمت كل الاهتمام بتموين بعض المناطق بمياه الشرب. ولذا قد خصصت المبالغ لدرس الينابيع التي يمكن استخدامها لماء الشفة. ولكن هناك مناطق لا يزال سكانها يشربون مياه الآبار الملوثة. مثلاً بلدة جبيل بكاملها يشرب سكانها مياه الآبار. واستغرب كيف انه لم يؤت في الموازنة على ذكرها ولم يرصد لها مبلغ على الاقل لدرس مياه الشفة فيها.

رفعت قزعون: كنا وعدنا بجر مياه للشفة في منطقة البقاع، والآن، أجابني معالي وزير المالية بأنه لا يوجد في موازنة الأشغال أي اعتماد من هذا النوع.

أديب الفرزلي: هناك نقطة خطيرة اثارها الزميل كاظم الخليل إذ طلب من الحكومة مبلغ أربعين ألف ليرة لمشروع جر مياه الشفة لجبل عامل والمدون في الصفحة ٢٣ من موازنة الاشغال العامة. ولكن انبه الحكومة بأن لا تكتفي بجر المياه قبل الدرس الكافي هل هذه المياه تكفي للري ولجر مياه الشفة؟ قد يمكن أن يكون في المستقبل نهر الليطاني مصدر لري كل أراضي البقاع فلا يعود يكفي للشفة وللري معاً فأرجو من الحكومة أن تتنبه لذلك.

الرئيس: البند الخامس: أعمال ري مختلفة وقد زيد على اعتماده بناء أطلب الحكومة فقرتان: اصلاح قناة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الخريزات واعتمادها ٨٠٠٠ ليرة واصلاح قناة سير ـ بخعون واعتمادها ٢٠٠٠٠ ليرة فيصبح اعتماد البند الخامس بعد الزيادة ٤٠٨٠٠٠ ليرة

من يقبل به كما أصبح فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس كما طلبت الحكومة زيادته.

حبيب أبو شهلا: اسمع بزيادات وقد وعدني معالي وزير المالية بعدم الزيادة فإلى أين نحن ذاهبون؟

وزير المالية: لا بأس إذا زدنا ثمانية وعشرين الف ليرة لاصلاح أقنية الري.

أمين السعد: ورد في البند الخامس فقرة «درس تموين قرى الفتوح بمياه الشفة» فأطلب من الحكومة زيادة كلمة على هذه الفقرة «الفتوح جبيل»

الرئيس: لقد ورد في البند الخامس عدة فقرات وقد خصص لكل منها مبلغ من المال، فإذا اقترح حضرة الزميل زيادة كلمة «جبيل» يجب أن يخصص لها مبلغ، فهل توافق الحكومة على اضافة كلمة «جبيل» على البند الخامس بعد أن صوت المجلس عليه، أم تريد أن تقترح زيادة بند جديد؟

رئيس الوزارة: في الصفحة ٢٣ من موازنة الأشغال العامة توافق الحكومة على ادخال كلمة «الفتوح ـ جبيل»

الرئيس: من يوافق على زيادة كلمة: «الفتوح ـ جبيل» على البند الخامس فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل اقتراح السيد أمين السعد بزيادة كلمة «جبيل» على البند الخامس.

فريد الخازن: كانت قساطل المياه تحت مراقبة الاعاشة فسلمتها اليوم الحكومة إلى التجار وطلبنا أمس مشترى قساطل فطلبوا منا اضعاف الأضعاف عما كانت تبيعها الاعاشة فأرجو من الحكومة أن تعيدها للاعاشة لتتمكن من اتمام جر المياه.

الرئيس: والآن الباب الخامش عشر. الديون المتوجبة الآداء، فصل وحيد

البند الأول: معاشات تقاعد وتعويضات صرف من الخدمة واعتماده ١٧٦٧٢٨٢ ليرة.

من يوافق عليه فليرفع يده

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند الوحيد. أما المشروع الانشائي فلم يرد حتى الآن وفي الجلسة القادمة نباشر درسه. والآن ليتل تقرير اللجنة المالية على مشروع القانون القاضي باعطاء منحة نصف شهر للموظفين.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فتلا الكاتب تقرير اللجنة التالي:

تقرير اللجنة المالية
على مشروع القانون القاضي باعطاء الموظفين منحة نصف شهر

في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ درست اللجنة المالية مشروع القانون القاضي باعطاء الموظفين على اختلاف طبقاتهم وصفاتهم منحة نصف شهر. فطلبت من الحكومة أن تجعل هذه المنحة شهراً كاملاً لكن معالي وزير المالية بين أن حالة الخزينة لا تفسح مجالاً لاجابة هذا الطلب، سيما وان رصد مبلغ يفوق الثمانية عشر مليون ليرة لتحقيق المشاريع العمرانية (الموازنة الاستثنائية) استنفد القسم الأكبر من الاحتياطي.

فتعددت الاقتراحات بهذا الصدد وتشعبت الآراء مما اقتضى تأجيل البحث إلى جلسة أخرى يتاح فيها للجنة أن تدرس الأمر عن كثب وللحكومة أن تعيد النظر في مشروعها على ضوء تمنيات اللجنة.

وفي الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ أصرت اللجنة على رأيها الأول بجعل المنحة شهراً كاملاً.

وبعد المناقشة تقدم معالي وزير المالية بتعديل للقانون مفاده الابقاء على مبدأ المنحة لنصف شهر واضافة نص يجعل المنحة لا تنقص عن المائة ليرة في جميع الأحوال ما عدا الحالات التي يكون فيها مجموع الراتب أقل من مائة ليرة فيعطي الموظف إذ ذاك راتب شهر كامل.

وبما أن اللجنة لا تملك حق زيادة النفقات وكان ينبغي الاسراع في التصديق على هذا القانون الذي ينتظره أكثر الموظفين، فانها لم تر بدا من التصديق على مشروع القانون مع التعديل الذي أتى به وزير المالية.

ولا يسع اللجنة وهي تفعل ذلك، إلا أن توصي الحكومة تكراراً بما أوصتها به أثناء درس الموازنة العامة وهو أن تتوقف عن تعيين الموظفين الجدد أياً كان السبب في تعيينهم وأن لا تقدم على الترقية والتصنيف إلا ضمن القواعد العامة التي وضعتها اللجنة الخاصة ووفقاً للقانون وللاستحقاق الفعلي، وان تسرع في الغاء الوظائف المؤقتة المحدثة في ظروف وأحوال زالت أو كادت تزول، فتخفف بعض الشيء. من أعباء النفقات ويمكنها بعد ذلك أن تنصرف إلى تنظيم الملاك، بالاستناد على القانون الذي هو قيد الدرس في لجان المجلس وإلى تحسين أحوال الموظفين الذين يبقون في الملاك بصورة نهائية ويظهرون كفاءة واخلاصاً في العمل.

وبالنتيجة فإن المادة الأولى من مشروع القانون المعدل أصبحت هكذا:

المادة الأولى ـ تعطى منحة توازي راتب نصف شهر لجميع موظفي الدولة وعمالها وغيرهم من ذوي الرواتب أو المخصصات أو التعويضات الشهرية شرط أن يكون توليهم العمل سابقاً لأول كانون الثاني

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

سنة ١٩٤٦ وعلى ان لا تقل هذه المنحة عن مائة ليرة لبنانية إلا إذا كان مجموع الراتب أقل من هذا المبلغ فيعطى الموظف عندئذ راتب شهر واحد.

والباقي بدون تعديل

فاللجنة ترجو من المجلس الكريم التصديق على هذا التعديل

مقرر اللجنة المالية

الامضاء: فيليب تقلا

جورج زوين: كنا درسنا المنحة في اللجنة المالية واختلفنا على جعلها شهراً فأجلنا بها البحث مرتين ولا أعلم لماذا يعطى المأمور منحة نصف شهر بينما أعطي موظفو المصالح المشتركة شهراً كاملاً. ثم سها بال معالي وزير المالية عن أن هناك مأمورين هم بغاية الاحتياج أعني بهم المتقاعدين الذين خدموا الدولة. وهناك أيتام وأطفال يتناولون معاشات تقاعدية فأرجو من معاليه أن يجيبني عن السبب في تأخير المنحة للمتقاعدين مع أن النص لا يحومهم، لذا اقترح أن يعطى المتقاعدين شهراً كاملاً مع باقي المأمورين.

وزير المالية: لا يمكن ادماج قضية المتقاعدين بالقانون المالي لأن نصه لا ينطبق على رواتبهم إذ أن بعضهم يتناول ١٧ ليرة و٨ ليرات و٤ ليرات. فكيف يمنحون ١٠٠ ليرة على الأقل. وقلت للزميل جورج زوين بأني على استعداد لدرس قضية المتقاعدين والاتيان بنص يلائم حالتهم ويتناسب مع رواتبهم.

الرئيس: الكلمة للسيد كاظم الخليل.

كاظم الخليل: لم تفكر الحكومة باعطاء منحة لموظفيها إلا بعد أن تيقنت من أن الموظف بحاجة إليها. وكلنا يعلم أن الموظفين بحالة بؤس كبيرهم وصغيرهم، وكلنا نسلم جدلاً ونعترف بداهية بأن حالة الموظف تحتاج إلى الشفقة ثم تأتي الحكومة من وقت إلى آخر فتعطى المنح للموظفين لاعتقادها بانهم بحالة يستدعون الشفقة. لنفكر جيداً في هذه المنحة فهل تخفف عن الموظفين شيئاً؟ كلا! اننا نطالب له بمنحة شهر فيقولون ان الميزانية لا تتزن ولا نتمكن من أن نعطي المال جزافاً. فالموظف لا تنطبق عليه هذه القاعدة أتت به الحكومة لتستخدمه وهي مسؤولة عن معاشه ورفاهيته فلا يجوز أن تستخدم شخصاً وتتركه يحتاج في خدمتك.

منذ ساعة قال معالي وزير المالية ان الموازنة تفوق الـ ٦٠ مليوناً. أفلا تتسع هذه الموازنة الضخمة لأن يعطى الموظف شيئاً يرفه عنه؟

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ان البلاد بحاجة إلى خدمات الموظف أكثر من حاجتها إلى مدرسة الطيران وشراء الطيارات وإلى هذه المشاريع التي صدقناها. يقولون اننا نعطي الصغير منحة شهر والكبير منحة نصف شهر ومنحة شهر لمن راتبه أقل من مائة ليرة.

وهل هناك من يتنازل أقل من مائة ليرة؟ وهل تعتقدون بأن من كان راتبه أكثر من مائة ليرة هو أقل احتياجاً ممن يتقاضى أقل من مائة ليرة؟ كلا يا معالي وزير المالية! ان مجموع الموظفين هم بحاجة ماسة وإذا كنت يا معالي الوزير تشفق على الخزانة وتحافظ عليها بالشكل الذي نراه فأغلق باب التوظيف والترقية وأغدق المال على الموظفين الموجودين ولا تأتي بسواهم. وأرجو من الحكومة بالحاح أن تساعد الموظف رب العائلة المؤلفة من عدد وافر من الأشخاص. كلنا يعلم ما قيمة الليرات اللبنانية وما يمكن أن يفعل بها الموظف. فعلى الأقل رفه عنه براتب شهر وهذا ما نرجو من الحكومة أن تعمل على تحقيقه.

وديع نعيم: كلنا يعلم مقدار ارتفاع المعيشة والضائقة المستحكمة بالبلاد، ومهما كبر راتب الموظف فلا يكفي لمعيشته الضرورية. إذن اتباعاً لهذا المبدأ نرى أن منحة شهر كامل للموظفين هي دون الكافية للترفيه عنهم.

اننا نسجل كلمة شكر لمعالي وزير المالية على محافظته على مال الخزينة والنواب بأجمعهم يرجون منه أن يعطي الموظفين منحة شهر واحد فلتكن المسؤولية عليهم. لذا أكرر طلب منحة شهر كامل للموظفين، أما فيما يختص بالمتقاعدين فخير البر عاجله. والمادة الأولى صريحة فهي لا تحرمهم هذا الحق لذا يمكن ادخالهم فيها واعطائهم هذه المنحة.

الرئيس: ورد للرئاسة اقتراح من السادة: محمد الفضل، أديب الفرزلي، سليمان العلي، باعادة المشروع إلى اللجنة المالية لجعل المنحة شهراً.

أديب الفرزلي: لاحظت في جلسة المالية أن اعضاءها أجمعوا على أن تكون المنحة شهراً وألاحظ الآن أن أكثرية النواب يرغبون من كل قلوبهم بأن تكون هذه المنحة شهراً وأنا أقول: إما أن تكون شهراً كاملاً وتسد العوز وإما أن لا تكون لهذا السبب أرجو من الزملاء أن يصوتوا على هذا الاقتراح باعادة المشروع للجنة وجعله شهراً

وزير المالية: كنت طلبت الكلام قبل طلب التأجيل

الرئيس: عندما يرد مثل هذا الاقتراح على الرئاسة تطرحه أولاً

عادل عسيران: أنا أخالف طلب اعادة المشروع وتأجيل البحث به وأفضل أن نبحثه الآن ونبت به: فاما أن يقرر المجلس منحة شهر أو منحة نصف شهر لأن حالة الموظف تستدعي الشفقة والسرعة وهو ينتظر البت بالمشروع، لذا أطلب من الزملاء أن لا يصوتوا على التأجيل وأن يبتوا به حالاً.

to obtain the original document. Please contact Mr. Adnan Daher

حبيب أبو شهلا: أنا أعارض فكرة التأجيل وأعتقد أن الأمر لا يحتاج إلى ذلك وأطلب من المجلس الكريم أن يبت به بسرعة وأوافق على مشروع الحكومة. وإذا كان من الممكن أن تزاد هذه المنحة إلى شهر فليكن أرجو من الزملاء أن يعيروني انتباههم: اني معجب كل الاعجاب بموقف وزيرنا ومعجب بهذا التشدد الذي يقاوم به تياراً قوياً من زملائه النواب والموظفين. فهو بواجبه يقوم حق القيام. وعلينا نحن أن لا نكتفي بمسايرة التيار بل علينا أن نؤيد وزير المالية فيما يذهب إليه لأن الاسباب التي يدلي بها وجيهة عندما يقول: لا يمكنني أن أوافق على هذه الزيادة لانها تكلف الخزانة مليون ليرة تقريباً. فاني اقترح من جهة ثانية، أن نسهل العمل على الحكومة بايجاد ايراد خاص في سد هذه النفقات. فسيعرض على المجلس بعد حين المشروع الانشائي الذي يبلغ العشرين مليون ليرة. فأنا اقترح المشروع الانشائي خمسة بالمائة. فيمكن أن نحصل على وفر مليون ليرة لسد هذه المنحة.

علينا أن نفكر بمستقبل هذا البلد. ماذا أطلب؟ أطلب مليون ليرة من عشرين مليون. هذا ما أناشد به المجلس. ان الموظف بحاجة وحتى لا تقع الموازنة في عجز وحتى نقف موقف معالي وزير المال فلنأت ولنقدم للحكومة اقتراحاً بانقاص خمسة بالمائة من مجموع اعتماد المشروع الانشائي فيمكنا أن نوفق بين رغبة الموظفين وموقف معالي وزير المالية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: جميل جداً أن نتكلم عن الفاقة والحاجة والعوز وأن يدفعنا العطف البشري إلى مداواة ما نسميه فاقة. ولكن الشعر والتغني شيء والارقام شيء آخر. واني أناشد المجلس الكريم ألا يتأثر بمخيلته في تقريره انفاق مال الدولة. فإذا كان جميلاً أن نداوي في كل مناسبة ما نسميه عوزاً فليس بالجميل أن ننكب جميع المكلفين لارضاء الموظفين لأن المكلفين لبنانيون أيضاً.

أي عوز هذا؟ عوز المأجور كبيراً كان أم صغيراً؟ فإن كان صغيراً فقد رحمناه إذ أعطيناه ما يعادل منحة شهر كامل. بقي الموظفون الذين لا يزحفون وراء الرغيف. جربوا أن تعلنوا أن هناك وظيفة واحدة شاغرة فكم من طلب يتقدم اليكم. فإذا كان الموظف بائساً شقياً فلم التهافت على الوظيفة؟

أصوات: البطالة

تقولون البطالة، فإن مجموع الأمة إذن بائس وهذا ما لا يقره أحد لقد تبرمتم وما زلتم تتبرمون من هذه الموازنة التي ينفق منها ٦٠ بالمائة للموظفين وطالبتم وما زلتم تطالبون بانفاق مال الدولة على المشاريع، وها أنتم الآن تطلبون منا أن نخصص ثلاثة ملايين واحد للترقيات واثنان لمنحة الموظفين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولماذا؟ الآن سوريا أعطت مثل ذلك؟ ولكن متى كانت دولة تلزم بدولة في مسألة داخلية كهذه؟ نحن نعطي تعويض المعيشة ٢٥٠ بالمائة أما سوريا فتعطيه ١٨٠ بالمائة.

تقولون ان موظفي المصالح المشتركة قد منحوا راتب شهر وأنا أقول انه لم يقرر شيء لهم حتى الآن. ثم هذه حالنا وهؤلاء هم موظفونا فإذا كانوا حقيقة في عوز فلا منحة النصف شهر ولا منحة شهر كامل تغني فتيلاً! إما أن يتشبثوا بطلبهم ويراجعوا بمثل هذا الالحاف فإنه ينضم إلى المسألة المادية مسألة معنوية، يجب أن نعلم موظفينا أن يكونوا أقل الحافاً في مسألة كهذه. ان وزارة المالية لا تتمكن من أن تزيد في هذا المشروع غرشاً واحداً.

الرئيس: والآن نبت باقتراح اعادة المشروع إلى الحكومة، ليتل

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

حيث ان معظم النواب يطلبون أن تكون المنحة شهراً لذلك اقترح اعادة المشروع للحكومة لتتقدم به وفقاً لرغبة المجلس.

محمد الفضل، أديب الفرزلي، سليمان العلي

الرئيس: من يقبل باعادة المشروع إلى الحكومة فليرفع يده

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح. ولنعد إلى المناقشة في المشروع.

الكلمة للسيد عبد الغني الخطيب.

عبد الغني الخطيب: ان وضعية الموظفين تضطرهم إلى أن يظهروا بمظهر يليق بوظيفتهم والكثير منهم ليس لهم مورد سوى رواتبهم فأرجو من المجلس الكريم أن نوافق على اعطائهم منحة شهر كامل.

عادل عسيران: اتحفنا معالي وزير المالية بخطاب فيه من البلاغة الفصاحة ما يطلق لساني والسنة أعضاء المجلس بالاعجاب، ولكن مهما بلغت فصاحة معاليه ومهما تسامى منطقه فلا يجب أن نحيد عن الحقيقة. ان قضية الموظفين هي من القضايا الشائكة التي جابهتنا في هذا العهد وكان من الواجب في البداية أن نتمشى على أسس صحيحة وان نختار موظفين أكفاء ونضع قواعد ثابتة لنقلهم وترقيتهم وتعيينهم ولم تتمكن الحكومة الأولى، من كثرة المراجعة، من معالجة هذا الموضوع بل اضطرت إلى أن تزيد موظفين جدد مما زاد في تضخم العدد وفي تضخم الموازنة.

فلا يمكن حل هذه القضية إلا أن تعالج معالجة فعالة وسيأتي دورها قريباً شئنا أم أبينا. وعندما تحل قضية التوظيف ستحل قضية الرواتب حتماً. ان مستوى المعيشة بالغ درجة لم تبلغها في سائر بلدان العالم حتى وفي سوريا. قال معالي وزير المالية: لا يجب أن تقتدي دولة بدولة، وأنا أقول

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عندما يكون الاقتداء صحيحاً وموافقاً وكنا متساوين في مختلف نواحي الحياة يجب أن نقتدي بمن عمل عملاً حسناً.

أنا أقول ان معنويات الموظف لا يمكن أن تسمو لدرجة يمتنع فيها عن الرشوة والانحدار الذي يقلل من هيبة الحكومة ما لم يعط ما يكفيه. حقاً ان الموازنة مثقلة ولكن مهما كانت مثقلة فعليكم أن تسرحوا الموظفين غير الصالحين وان تبقوا على الصالحين منهم وتجعلوا رواتبهم كافية لسد حاجاتهم. إني أوافق على كلام الزميل حبيب أبو شهلا فيما يختص بحرص معالي وزير المالية على الخزينة وأعجب بمختلف مواقفه ولكن لا أعجب بهذا الموقف الذي يقفه على الاطلاق: ان الموظف بحاجة وهذه الحاجة هي خدمات يقدمها للدولة فلماذا سينكب الشعب إذا دفع مليون ليرة؟ تأملون أن مليون نسمة ينكبون إذا دفعوا مليون ليرة وخمسة عشر ألف موظف لا ينكبون؟ لعمري انه منطق غريب. مهما شئتم افعلوا، افرضوا ضرائب وارفهوا عن الموظف. أقول وأردد: إذا كانت الحكومة لا تتمكن من ان تدني مستوى المعيشة إلى مرتبة يتمكن معها أن يعيش الموظف بما يتناوله من الدولة، فاني أطلب من الحكومة ومن المجلس أن يوافقوا ويلحوا باعطاء منحة شهر كامل للموظفين. ولا يكون هذا العمل بادرة صدقة عليهم فأنا لا أقبل بذلك. ولتصرف الحكومة من المأمورين من هو غير صالح وتبقي على الاكفاء وهؤلاء لا يرضون الوظيفة إلا برواتب عالية.

بالأمس القريب سمعتم صيحة القضاة ولماذا هذه الصيحة؟ القضاة جهاز مستقل وجريء فطلب من الحكومة الاستقلال في أعماله ورفع مستوى معيشته وهؤلاء يتقاضون أكبر معاش من الدولة. فأرجو أن تنصفوا الموظف وتزيدوا له راتبه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: اسمحوا لي أن أعود لرأيي الأول. أعلنا بالأمس أن كل موظف يترك وظيفته يعطى التعويض المتوجب له فهل تقدم أحد؟ كلا! اننا نعد اليوم مليون ليرة للترقيات فإذا كان الموظفون يريدون وقف الترقيات فلنصرف لهم منحة شهر وإلا نضطر أن نفرض على كل مكلف ٧ ليرات جديدة كضرائب إذا أصر الموظفون على أخذ المنحة كاملة.

سليمان العلي: أرجو من الحكومة والمجلس أن يوافقا على ما جاء في كلام الزميل عادل عسيران بمنح الموظفين راتب شهر كامل وأرجو من معالي وزير المالية أن يأخذ قيمة المنحة من المشروع الانشائي أو غيره من المشاريع.

وزير المالية: ان هذه المنحة لا يمكن أن تؤخذ من المشروع الانشائي، كما اقترح الزميل حبيب أبو شهلا لأن مال هذا المشروع مأخوذ من الاحتياطي.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل

جورج عقل: تتقدم الحكومة بمشروع المنحة ولهذا المشروع أسبابه الموجبة، ونسمع معالي وزير المالية اليوم فنرى تناقضاً بين الواقع الذي حدا بها للتقدم بمشروعها وبين الأسباب الحقيقية، لقد اتفقنا مع الحكومة على أن صلب الموضوع هو غلاء المعيشة وموازنة العائلة لقد شاء معالي وزير المالية أن يوقف المكلف خصماً للموظف وكنت أود أن يدافع عن المكلف عندما تبحث الضرائب. وعلى الرغم من وجود التعاونية التي انشأتها الحكومة والتي لا تكفي لسد احتياجات الموظف، والغلاء يتزايد يوماً عن يوم، فإن هذا الموظف على درجته وعلى حالة معيشته لا يستطيع أن يسد النفقات. لقد طالبنا مراراً بمكافحة الغلاء فكان صراخنا في واد. إما أن يتهافت الناس على الوظائف فهذا ليس بالبرهان الذي يجب أن يتذرع به معالي وزير المالية. نعم يتهافتون وفي كل يوم سيزيد هذا التهافت ولكنه لا يبشر بازدهار المستقبل.

إنكم لا تعطون الموظف صدقة ومنحة بل حقاً واجباً له. أنا لا أرضى أن يعطى الموظف منحة نصف شهر ولا أن تكون صدقة وإذا كانت صدقة أطلب من المجلس الكريم أن يرفضها.

بينما يتقاضى الموظف القديم راتباً أساسه ٤٠ ليرة نرى سواه من الذين يعينون حالياً يتقاضى مرتباً أكبر. ان الذين يعينون براتب ١٥٠ ليرة أساس ليسوا من أربابا الاختصاص في وزارة الخارجية. ان الموظف اللبناني الذي قضى عشرين سنة في الوظيفة «يتنغص» عندما يرى موظفين جدد يعينون برواتب أرفع من راتبه. وأطلب من المجلس الكريم أن لا يقبل إلا بمنحة شهر للموظفين.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: طلب الزميل عادل عسيران مشروع تنظيم موظفي الدولة وأنا أقول ان هذا القانون موجود في المجلس منذ سنة فإني أطلب الاسراع بتصديقه والحكومة الحاضرة تعدكم بتنفيذه حالاً.

أما فيما يتعلق بالمنحة فمعالي وزير المالية يتشبث باعطاء منحة نصف شهر وإذا أصر مجلسكم الكريم على منحة نصف شهر فأطلب التأجيل يبحث المشروع للجلسة القادمة.

الرئيس: ليس من الجائز تأجيل البحث بعد سقط اقتراح التأجيل.

وزير المالية: ان وزير المالية أعلن رأيه ولم يبق إذن إلا طرح الثقة بوزير المالية وأنا الآن أطرح على المجلس الثقة بنفسي منفرداً.

مجيد أرسلان: اني أهنىء معالي وزير المالية على موقفه المشرف ويا ليت كل وزير يقف هذا الموقف ولكن كنت أتمنى لو نزل معاليه عند رغبة هذا المجلس. هل يجوز أن تقوم هذه المشادة على فرق خمسة عشر يوماً؟ وأرى أن المجلس يتحدى صلاحية الحكومة وأقول ان المجلس رقيب على الحكومة أما هذا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الاحراج فلا يجوز. وأطلب أن يصار إلى التصويت على مشروع الحكومة لأنها اتفقت مع المجلس على جعل الحد الأدنى للمنحة مئة ليرة وقد أجابت رغبته فلا يجوز له أن يعود إلى هذا الأمر

وزير المالية: صرحت الرئاسة أنه لا يمكن تأجيل البحث بالمشروع وأنا أطلب طرح الثقة الفردية.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: أرجو من الزملاء أن يحكموا العقل والضمير. حكومة نعطيها الثقة وهي تغار على الموازنة. اما يعز على معالي وزير المال أن ينصرف عما يوحي به قلبه وفكره وهو يعلم أنه عندما يدفع الشيء القليل يحس بأنه قليل. أو يقال أن الثوب الذي يلبسه الموظف في سوريا هو بالثمن نفسه في لبنان؟ أو يقال في بلد من البلدان ان الموظف بحاجة؟ ان سبب انهيار السلطة العثمانية هو حاجة موظفيها. كل ما نطلبه هو هل بامكان الجهاز الحكومي في لبنان أن يعيش كما يعيش زميله في البلدان المجاورة؟ إذا كنت يا معالي وزير المالية تعتقد أن ٢٠٠ ليرة لا تفعل شيئاً فالموظفون يعرفون كيف يصرفونها، انها تكفي لاعالة عائلاتهم مدة شهرين. لا نريد أن تقع الواقعة على الخزينة، والنواب لا يرغبون في ارضاء الموظف بل أن يكون جهاز الدولة حاساً وشاعراً مع الحكومة.

انكم يا دولة الرئيس، عرف عنكم في جميع أنحاء لبنان أنكم تعطفون على المحتاج وتحسون كثيراً مع الضعفاء واننا نعلم ذلك ونترك لكم أمر تقدير هذه القضية: ان ثمانية آلاف موظف معهم ٤٠ الف طفل وامرأة ينتظرون منكم الرحمة وتوافقون على طلب التأجيل؟

رئيس الوزارة: أطلب تأجيل البحث بالمشروع للجلسة القادمة.

الرئيس: رفعت الجلسة الآن على أن يستأنف البحث في الموضوع بعد ظهر غد الخميس الواقع في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٦

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حماده

أمين السر

فيليب تقلا

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة الأوراق الواردة

٣ ـ متابعة درس الموازنة:

أ ـ موازنة وزارة الدفاع الوطني ـ الفصل الثالث مدرسة الطيران

ب ـ مشروع قانون بتحديد موازنة سنة ١٩٤٦

ج ـ موازنة الواردات

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين فيليب تقلا ويوسف ضو، وتغيب السادة: نقولا عصن، علي العبدالله، نسيب الداود، نسيب غبريل، هارتشيا شامليان، وديع نعيم، يوسف اسطفان، يوسف كرم. واعتذر السيدان: أيوب تابت، هنري فرعون

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: سامي الصلح رئيس الوزارة ووزير التموين والتجارة والصناعة والبرق والبريد، ووزير الخارجية بالوكالة، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الاشغال العامة ووزير التربية الوطنية بالوكالة، وسعدي المنلا وزير العدلية، واميل لحود وزير المالية والداخلية بالوكالة، وأحمد الاسعد وزير الدفاع الوطني والزراعة، وجميل تلحقو وزير الصحة والاسعاف العام

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

١ ـ برقية من صغار الملاكين يطلبون بها انصافهم في قانون الايجارات الجديد

٢ ـ عريضة من سكريترية جمعية الملاكين يطلبون بها ان لا يمدد قانون الايجار لسنة ١٩٤٦

٣ ـ برقية من مزارعي عكار وتلكلخ يطلبون بها بالحاح الغاء مجلس الميرة الذي أرهق المزارعين والفلاحين وأنزل بهم موظفوه كل عسف بحجة تموين البلاد وتأمين اعاشة الشعب والجيوش

٤ ـ برقية من رؤساء المعاهد والمؤسسات الخيرية السادة عمر بك الداعوق الخوري نقولا كرم المطران مبارك يطلبون بها زيادة أجور أملاك الأوقاف بنسبة تتفق والحالة الحاضرة ليتمكنوا من تأدية رسالتهم الخيرية.

٥ ـ عريضة من جمعية المستأجرين تطلب فيها تجديد القانون بدون أي تعديل

٦ ـ مرسوم رقم ٤٨٨٣ بتعديل نظام المحاكم الشرعية تطلب الحكومة اضافته إلى جدول أعمال المجلس النيابي المدرج بالمرسوم رقم ٤٧٨٥

محمد العبود: أطلب تلاوة البرقية المقدمة من رؤساء المؤسسات الخيرية.

الرئيس: لتتل البرقية المطلوبة. ألخ...

الرئيس: والآن نعود لجدول الاعمال. كان المجلس أجل درس الفصل الثالث ـ مدرسة الطيران من موازنة وزارة الدفاع الوطني. ولما كان لا يمكننا أن ندرس، موازنة الواردات قبل الانتهاء من تصديق موازنة النفقات. لذلك نرجع إلى درس هذا الفصل.

مجيد أرسلان: اقترح تأجيل البحث في مشروع الطيران لبعد النهاية من درس الموازنة.

الرئيس: نحن بصدد درس موازنة النفقات وقد أبقينا هذا الفصل لندرسه فيما بعد ومن ثم نعود لدرس الواردات. فعلى المجلس إما أن يقر هذا الفصل وإما أن يرده. ليتل تقرير اللجنة المالية على مشروع انشاء مدرسة للطيران في وزارة الدفاع الوطني.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية
على مشروع انشاء مدرسة للطيران في وزارة الدفاع الوطني

أثناء درس مشروع موازنة سنة ١٩٤٦ في اللجنة المالية طلبت الحكومة رصد اعتماد قدره ٧٩٠٣٦٧ ليرة ينفق على انشاء مدرسة للطيران، على أن يوضع هذا الاعتماد في فصل جديد من موازنة وزارة الدفاع الوطني وعلى أن يشتمل هذا الفصل على البنود التالية:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الفصل الثالث ـ مدرسة الطيران

البند الأول ـ الرواتب

وقد بررت الحكومة طلبها بحاجة الجيش إلى وحدة جوية تعاون الوحدات البرية في مهماتها العسكرية. وتحقيقاً لهذه الغاية عقدت الحكومة اتفاقاً مع شركة أجنبية خاصة على أن تتولى هذه الشركة اعداد المدرسة وامدادها بالعتاد اللازم من طائرات وقطع استبدال ومظلات وأجهزة راديو وأسلحة واخصائيين أجانب في فن الطيران. وينص الاتفاق على أن يكون عدد الفنيين ثمانية يتناولون رواتب يبلغ مجموعها سبعين ألف ليرة تقريباً. أما العتاد فيشتمل على خمس طائرات ذات محرك واحد وطائرة ذات ١٢ مقعداً وطائرة نقل أخرى ذات ٦ مقاعد وأدوات أخرى ويبلغ مجموع ثمن العتاد المتفق عليه أربعمائة ألف ليرة تقريباً. أما رصيد الاعتماد وقدره ٢٢١٠٠٠ ليرة فيخصص لدفع رواتب الطلاب في المدرسة وتأمين نفقاتهم.

وكانت الحكومة قد عقدت الاتفاق المذكور مع الشركة الخاصة الاجنبية قبل طلب الاعتماد.

فلما عرض الطلب على اللجنة للمرة الأولى في جلسة ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ استمهلت لدرسه وطلبت من الحكومة تسليم أعضائها نسخاً عن الاتفاقية. وفي الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٥ ردت اللجنة طلب الاعتماد.

لكن الحكومة عادت فطلبت من المجلس تكليف اللجنة اعادة النظر في طلب الاعتماد. وقدمت مستندات أحيلت إلى اللجنة مع نسخ الاتفاقية. فدرست اللجنة المشروع مجدداً في جلستها المنعقدة بتاريخ ٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ وقررت رفض المشروع ومطالبة الحكومة بوضع مشروع جديد يبنى عل مناقصة قانونية، وبررت اللجنة قرارها هذا بأن الحكومة عقدت اتفاقاً رضائياً مع شركة خاصة يكلف الخزينة مبالغ طائلة بمعزل عن رأي المجلس وقبل موافقته على رصد الاعتمادات اللازمة لذلك.

وأخيراً عادت الحكومة فطلبت للمرة الثالثة النظر مجدداً في هذا المشروع فاجتمعت اللجنة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ ودرست طلب الحكومة. وبعد أن ردت اقتراحاً تقدم به مقررها بعدم جواز البحث من جديد في مسألة فصلت اللجة فيها ووجوب حصر هذا الحق في المجلس، رأت اللجنة عند درسها مسألة رصد الاعتماد أن القبول بمشروع الحكومة في الظروف التي انتهى إليها يعد سابقة خطرة لا يجوز أن تقبل بها اللجنة. ويلاحظ المقرر في هذا الصدد أن معالي وزير الدفاع صرح في اللجنة أنه يحصر طلبه في رصد الاعتماد ويعلت باسم الحكومة أنها غير مقيدة بهذا الاتفاق ولا بغيره وان كل اتفاق يبقى معلقاً لبعد تصويت المجلس على الاعتماد المطلوب.

ولكن اللجنة لم تقبل بذلك بل قررت بالأكثرية رفض المشروع ورد الاعتمادات المطلوبة.

وهي ترجو من المجلس الكريم الموافقة على رأيها بيروت في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٦

مقرر اللجنة المالية

فيليب تقلا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

مجيد أرسلان: لقد درست اللجنة المالية مشروع الطيران ثلاث مرات وردته للحكومة وها هي الحكومة تعيده وتترك للمجلس الخيار في قبوله أو رده. وبما أنه وزع على الزملاء اليوم وقبل انعقاد الجلسة بساعة، فلا أظن أن هذا الوقت كاف لدرسه لذا أطلب تأجيل البحث في المشروع لجلسة أخر لنتمكن من درسه علنا بعد الدرس نقتنع بصوابه فنقره.

وزير الأشغال العامة: لا تمانع الحكومة بالتأجيل.

صائب سلام: استغرب من حضرة الزميل الأمير مجيد ارسلان أن يطلب تأجيل البحث في مشروع الطيران ليتمكن من درسه وهو عضو في اللجنة المالية التي درسته وقد أظهر في نقاشه للمشروع مقدرة فنية. وأرى أنه يطلب التأجيل للتمسك بالشكل فقط وأنا واثق من اطلاعه على دقائق المشروع. ولا أرى مبرراً للتأجيل ما دام قد استوفي تدقيقاً ودرساً وتأجيلاً.

الرئيس: الكلمة للسيد حبيب أبو شهلا

حبيب أبو شهلا: أنا لست عضواً في اللجنة المالية وأنا من الذين لم يطلعوا على مشروع الطيران وليسمح لي عطوفة الرئيس أن اسأل مستغرباً: كيف أن مشروعاً تدرسه اللجنة ويوزع علينا التقرير ساعة دخولنا للمجلس؟ أنا أفهم أن تعطى مهلة للدرس ومن ثم يتناقش المجلس بالمشروع.

أنا أؤكد أن الزميلين الامير مجيد وصائب سلام مطلعان على المشروع ولكن هناك من الزملاء من لم يطلع عليه ويحق للرئاسة أن تستعمل سلطتها الادارية باعتبار أن هناك قاعدة تعطي مهلة للدرس.

الرئيس: بما أن حضرة الزميل أبو شهلا أدخل الرئاسة بالموضوع أقول: إن هذا المشروع قد رد من المجلس منذ أمد بعيد بعد أن درسه ودرسته اللجنة المالية ولا يمكننا درس الواردات ما لم ننته من درس النفقات لا سيما وأن هذا الفصل من موازنة النفقات فلا يجوز تأجيله إلا إذا أراد المجلس أن يؤجل أعمال هذه الجلسة أو أن تفصله الحكومة عن الموازنة وتأتي به بمشروع اضافي.

وزير المالية: لقد طلب بعض الزملاء تأجيل البحث في مشروع الطيران وهذا من شأنه أن يؤخر تصديق الموازنة فتشل أعمال الدولة وتتوقف عن دفع المصارفات لذلك أطلب أن يفصل المشروع عن الموازنة.

الرئيس: بما أن الحكومة توافق على فصل مشروع الطيران عن الموازنة وتطلب المضي في درس الموازنة. فمن يوافق على فصل المشروع فليرفع يده.

أكثرية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: فصل مشروع الطيران عن الموازنة والآن نباشر بدرس موازنة الواردات.

وزير المالية: اننا نعلم أن جهة معينة تعمل ليل نهار في سبيل عرقلة أعمال لبنان الاستقلالية. وترى الحكومة أن لا مندوحة لها عن مغالبة هذا التيار ولا يمكنها ذلك إلا بتخصيص اعتماد قدره مائة الف ليرة باسم نفقات دعاية وتمثيل ويصرف هذا المبلغ بقرارات تتخذ في مجلس الوزراء.

عبد الله اليافي: من يشرف على صرف هذا المبلغ.

وزير المالية: رئيس الوزارة ووزارة المالية وتقترح الحكومة تصديق المبلغ كما طلبته.

عبد الله اليافي: لست معارضاً مبدئياً لطلب الحكومة ولكني أقول مثل هذا المبلغ يجب أن يتبع بإحدى الوزارات ويتقيد صرفه بقرار من مجلس الوزراء وإلا تكون بدعة لم نسمع بها.

وزير المالية: لقد سبق للمجلس أن صدق بنداً في الباب السابع عشر من هذا النوع والحق بمادة تبين طريقة صرفه وذلك بقرار من مجلس الوزراء. وهذا مبلغ يجب صرفه اسوة بذاك وسنتبعه بمادة تتعلق بطريقة صرفه.

جورج زوين: أوافق على طلب الحكومة بشرط أن يصرف المبلغ بموافقة مجلس الوزراء.

محمد العبود: أنا من رأي الزميل عبداللّه اليافي فلا يجوز صرف مبلغ ضخم كهذا بدون أن يلحق باحدى الوزارات.

أما ما قاله معالي وزير المالية عن شل حركة الدولة إذا لم يصدق المجلس على الموازنة فأنا استغرب هذا طالما أن هناك قاعدة الاثني عشرية، واعتبر ان هذه ضغط على المجلس.

رفعت قزعون: لا أرى داعياً لبحث هذا الموضوع طالما ان المجلس والحكومة اتفقا عليه. ولكن من الوجهة القانونية فيجب أن يسند المبلغ إلى احدى الوزارات والمجلس يصدق على طلب الحكومة مبدئياً.

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: يظهر من تقارير واسانيد أنه قد صرف من الموازنة الماضية في هذا الباب مبلغ سبعمائة ألف ليرة للدعاية لم يكن مرصداً لها اعتماد خاص أقره المجلس والآن يطلب الينا اقرار مائة الف ليرة لهذا الغرض ولا نعلم كيف تصرف هذه المبالغ. وكنت أفضل أن يوضع للبنان سياسة خارجية واقعية وان يكون تمثيلنا الخارجي أحسن من ذلك يتفق مع الواقع. ولي بهذه المناسبة انتقادات كثيرة على السياسة الخارجية وكنت أود أن يكون معالي وزير الخارجية حاضراً لادلي بها في حضرته. ومع ذلك فاكتفي بالقول باننا لا نراعي في سياستنا الخارجية التوازن الدولي.

الرئيس: الكلمة للسيد سليمان العلي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سليمان العلي: الفت نظر دولة رئيس الوزراء إلى طلب تقدمت به سابقاً وهو تخصيص ٣٠ ألف ليرة لفتح عدة مدارس في عكار وكان دولته قد حولني إلى وزارة المعارف وهذه بدورها أجابت طلبي وعند درس موازنة المعارف كنت غائباً عن الجلسة فأرجو أن لا تكون منطقة عكار قد حرمت من هذا المبلغ.

الرئيس: الكلمة للسيد حبيب أبو شهلا

حبيب أبو شهلا: ان ما يذكره الزميل كمال جنبلاط من الأهمية بمكان، فاننا نتساءل: متى صرفت هذه الـ ٧٠٠ الف ليرة ومن صرفها وعلى ماذا بدون قرار من المجلس: قول خطير يجب أن نطلب تصريحاً عنه.

والأمر الثاني هو أن الزميل جنبلاط يقول ان له ملاحظات على سياسة لبنان الخارجية ويمنعه تغيب معالي وزير الخارجية عن ابدائها، مع أن معالي وزير الخارجية بالوكالة حاضر. فليتكلم الزميل عما يشأ وما هو وجه الانتقاد على سياستنا الخارجية التي ايدها المجلس حتى إذا كنا على خطأ فاننا نمشي معك ونعود عنه. ويجب أن نخرج من التلميح إلى التصريح. والذي أعلمه وأريد أن استنتجه هو أن سياسة التوازن الدولي يجب ألا تكون سياسة تراخ وضعف واهمال بل سياسة قوة وعزة ومدافعة عن حقوقنا لا سيما وانا لم نزل تحت تأثير الدعايات الكاذبة فليوضح الزميل مقاصده.

كمال جنبلاط: لقد قلت انني سأتقدم عن قريب من الحكومة والمجلس ببيان خاص حول هذه القضية الدقيقة وسأكتفي هذه المرة ببعض ملاحظات وجيزة أن سياسة التوازن الدولي أيها السادة تقضي على لبنان بأن لا ينحاز إلى جهة معينة دون سواها، فهذا البلد الصغير بحجمه وسكانه الكبير بروحه ورسالته، يهمه قبل كل شيء أن تبقى علاقاته ودية مع جميع الدول وأن يتعاطى معها جميعها على أساس السيادة التامة.

وفي نظري أن الحكومات المتعاقبة منذ فجر هذا العهد قد أبرزت إلى الوجود ثلاثة مبادىء أساسية للسياسة الخارجية اللبنانية وقد اقررناها كلنا بحماسة لموافقتها للواقع اللبناني الذي تكلمت عنه. وهذه المبادىء هي:

١ ـ التعاون مع الدول العربية سياسياً واقتصادياً ضمن نطاق الجامعة العربية

٢ ـ انسجام سياستنا واقتصادياتنا في بعض المسائل مع جارتنا سوريا.

٣ ـ تأييدنا لسيادتنا القومية ازاء الغرب والشرق على السواء. فلا نقبل بانتقاص لسيادتنا اجاء هذا الانتقاص من الشرق أم من الغرب دون تمييز.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولكن هناك مبدأ كان يجب على سياستنا الخارجية أن تتبعه ويؤسفني أنها لم تتبعه وهو مبدأ التوازن الدولي. فإذا كنا حقيقة نصبو إلى استقلال تام ناجز لا تحد منه سيطرة أجنبية مماثلة للسياسة التي تعودها الشرق فيجب أن نسلك في سياستنا الخارجية خطة التوازن التي أشرت إليها فلا ينحاز لبنان إلى دولة كبيرة أو إلى كتلة معينة من الدول لضمان مصالحه واستقلاله. إذ أن هذا الانحياز إلى جهة معينة لا بد أن تتبعه تضحيات في حقل السيادة والمصالح الوطنية.

وقد علمتنا التجارب في الماضي صحة هذه النظرية. انني أفهم جيداً أن يساير ساستنا دولة معينة مدة من الزمن لكي نقتنص منها الفوائد لمصلحة لبنان العليا ولكن لهذه المسايرة حدوداً. فلا تعني هذه المسايرة مثلاً ـ وهذه أمثلة ترد بداهة على لساني دون أي تفكير عميق ـ لا تعني هذه المسايرة أنه يجب أن نهلل ونكبر للاتفاق البريطاني الفرنسي الخاص بالنقد الذي يعد أكبر فضيحة في هذا العهد والذي ما نزال حتى اليوم نتحمل نتائجه الخاسرة من غلاء في المعيشة وعدم مقدرة على استيراد بضائع أجنبية لأن هذا الاتفاق المالي الذي قبلت به حكومة لبنانية وطنية يجعل الفرنك الفرنسي أساس مالية البلاد واقتصادياتها مما يحول بيننا وبين الدول الواقعة ضمن نطاق الاسترليني والدولار.

ولا تعني مسايرتنا بأن تتنازل حكومة وطنية عن أراضي لبنانية صرف لمصلحة وزارة الدفاع البريطانية وقد أصدرت الحكومة مرسوماً خاصاً بذلك ودون أي تعويض على المدنيين وأعني بذلك الخط الحديدي بين حيفا وبيروت. وقد قيل في مثل صيني قديم أن السككك الحديدية بمثابة العمود الفقري للاستعمار الأجنبي.

ولا نعني مسايرتنا أيضاً الرجوع عن مبدأ الغاء المحاكم المختلطة ليس لسبب إلا لأن بعض الدول الأجنبية ترغب في ذلك.

لقد شاهدت الحكومة والمجلس والأمة النتيجة المؤسفة التي أدى إليها اتباع سياسة عدم التوازن في علاقتنا الدولية. فالاتفاق الفرنسي البريطاني الأخير الذي ينسق سياسة بريطانيا وفرنسا إزاء الشرق هو في الواقع وليد هذا الانحراف في سياستنا.

انني أسأل الحكومة لماذا لم تطرح قضيتنا بعد على بساط البحث في مجلس الأمن الدولي ان هناك أشياء حول انجذابنا لسياسة معينة تمنعنا من عرض مشكلتنا على مجلس الأمن.

ان مبدأ التوازن يقضي بأن تعمل دولة مجردة عن كل انجذاب لأية كتلة سياسية في العالم وذلك لمصلحة لبنان ولتحقيق الاستقلال التام الناجز الذي نسعى اليه. فلو اننا اهتممنا مثلاً بأن نعتبر الواقع السياسي الذي نعيش فيه وهو تشابك السياسات العالمية الكبرى في هذه البقعة من العالم وتدخل روسيا الزائد في شؤون الشرق لكان بامكاننا أن نتلافى بعض نتائج المساومات التي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جرت وهي تجري (على ظهرنا) وما كان بامكاننا اعتبار قضيتنا ناجحة.

وانني أنبه الحكومة والمجلس إلى أننا سنخسر جزءاً من استقلالنا وسيادتنا إذا بقينا سائرين على سياسة الانجذاب التي بسطته والتي أوردت عنها أمثلة صريحة، وهذا لا يعني انني أنتقد بعض السياسيين عندنا في مسايرة بعض الدول لمنفعتنا ويجب أن لا يؤول حديثي إلى غير معناه الحقيقي. ولكن يجب أن يكون لهذه المسايرة حد وأرى أن الوقت مناسب للاتجاه إلى جهة أخرى إلى دولة كبيرة نسايرها لمنفعتنا كذلك، وتوطيد هذا الاستقلال الذي نسعى إليه.

لقد آن أيها السادة أن تكون لنا سياسة لبنانية صرف دون انجذاب ولا تمويه وأن نضع مصلحة لبنان فوق كل شيء.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: يسرني أن يثير الزميل كمال جنبلاط قضية سياستنا الخارجية واستغرب أن يطلب من المجلس النيابي أن يكون مدرسة للحقوق ولتعليم السياسة. أنا أعرف أن مجلسنا لا ينقصه تفهم التواريخ السياسية وهو يقف راصداً الحكومة في السياسة وفي كل عمل يحاسب عليه بوجهه عمليته إما أن يسلك لبنان سياسة مرتكزة على التوازن الدولي بأن يلعب دوراً كدولة مهددة لها اسطولها وطيرانها كبريطانيا مثلاً فهذا التوازن ليس للشعوب الضعيفة بل علينا أن نحتفظ بكياننا واستقلالنا وأن نتعاون مع كل دولة تحترم هذا الاستقلال ومهما صدر منها فهو أقل خطراً من سياسة الانتداب وليس في عهدنا فضائح.

ربما كانت سياسة تنسجم مع إحدى الدول أكثر من أي دولة أخرى وهذا أمر معناه الرجوع بطريقة غير مباشرة إلى دولة تناوئنا الحكم والاستقلال. كل منا يمكنه مراقبة سياسة الحكومة فإذا رأى فيها ما يريبه فانه يطرح نظريته على المجلس حتى إذا اقتنع هذا بصوابيتها حجب عنها ثقته.

يقال ان هناك سبعمائة ألف ليرة صرفتها الحكومة واستغرب كيف أنها سكتت عن الجواب وأنا لا أقبل بأن يطلع الناس على تصريح صادر عن نائب ولا تبرر الحكومة كيفية صرف هذا المبلغ.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: لقد توالت على العهد الاستقلالي ثلاث حكومات فأنا اسأل الزميل عن الحكومة التي صرفت مبلغ ٧٠٠ ألف ليرة للدعاية انني أطلب باصرار أن يصرح بذلك. أما فيما يتعلق بالتوازن الدولي، فنحن لا نعترف به ولا بمناطق نفوذ فهذه سياسة قديمة تحاربها جميع الشعوب، ولقد دخلنا في جامعة الدول العربية ونحن واثقون من أنفسنا، ووقعنا على ميثاق الأمم المتحدة ونحن نحترم توقيعنا. ولا نقبل بأي مركز ممتاز لأية دولة، ولا بمواقع نفوذ ولا نعترف بالتوازن الدولي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولا نعقد معاهدة لا تتناسب مع استقلالنا وسيادتنا. إما أن يقول الزميل كمال جنبلاط اننا نعامل بعض الدول معاملة خاصة دون الأخرى فالسياسة التي نتبعها هي معاملة جميع الدول على السواء ونحن متمسكون باستقلالنا وجميع الأجانب في نظرنا متساوون فإذا حضروا إلى بلادنا فانهم يحضرون كأصدقاء، ونحن أسياد البلاد، اما اننا تأخرنا في التمثيل الخارجي في بعض الدول فلأي الأسباب؟ ان الزميل جنبلاط أعلم من غيره بذلك.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: لكي لا يبقى شك في الأذهان فالحكومة الحاضرة تجيب عن كل حكومة سبقت: فإذا كان الزميل جنبلاط يقصد بأنه أنفق ٧٠٠ ألف ليرة للدعاية في الخارج فأجزم أن هذا القول بعيد عن الصحة لأن المجلس لم يصوت على مثل هذا الاعتماد وإذا كان يقصد بانها أنفقت في سبيل التمثيل الخارجي ونفقات البعثات وتأسيس المفوضيات فالجواب أن الحكومة قد أنفقت على بنود صدقها المجلس النيابي.

كمال جنبلاط: أؤكد أن هذه المبالغ صرفت وسأتقدم بالدلائل في الجلسة القادمة لنرى أي القولين أصبح.

خليل أبو جودة: عندما تكلم الزميل كمال جنبلاط وأشار إلى السياسة الخارجية التي اتبعتها الحكومات لخصها بقوله انها سياسة استقلال للبنان بالنسبة للغرب والشرق، وهذا صحيح لأن برنامج الحكومات لا يخرج عنه وأولياها الثقة على هذا الأساس بعد اعلانها ذلك إما أن يأتي ويقول انه يجب على الحكومة أن تكون بمعزل عن الانجذاب لأية دولة فنحن نريد ذلك ولكن لم أفهم إذا كان يتهم الحكومة بانها انجذبت لدولة من الدول فإذا كان الزميل يستطيع أن يقدم برهاناً على ذلك فنحن مستعدون لأن تناقشها الحساب ونعاقبها العقاب الذي تستحقه. ولكني أعلم أن الحكومة حين طالبت بالجلاء لم تطالب بجلاء جيش واحد بل بالجيشين ولم تقل اننا لا نريد اعطاء مركز ممتاز لدولة معينة. وعندما علمنا بالاتفاق الفرنسي الانكليزي كنا شديدي الانتقاد وقساة على الانكليز أكثر من شدتنا على فرنسا، وانتقدنا سياستهم وبقاءهم في مصر. فيتلخص من كل هذا اننا لم نرد أن نكون تابعين لأية دولة من الدول.

وعندما طالبنا بإلغاء المحاكم المختلطة كانت مطالبتنا بالنسبة لكل الدول. أما ما قاله الزميل عن سكة حيفا فلا علم لنا به. لقد أولينا الحكومة الثقة على أساس بيانها الضامن استقلال وسيادة لبنان بالنسبة للغرق والشرق. وإذا أتانا الزميل كمال جنبلاط بأدلة تثبت أن الحكومة انحازت لدولة من الدول، فإننا نحجب عنها ثقتنا.

الرئيس: الكلمة لعالي وزير المالية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير المالية: أعود لقضية الـ ٧٠٠ ألف ليرة حتى لا يعتقد الزميل كمال جنبلاط أن اللهجة الزجرية تقعدنا أو التهديد يحيد بنا عن جادة الصواب والتعقل. وأكرر قولي بأنه إذا كان يقصد أن المبلغ قد أنفق على الدعاية في الخارج، فالكلام بعيد عن الصحة لأن المجلس لم يصوت عليه ولم تخرج الحكومة على ارادة المجلس. أما إذا كان قد أنفق على التمثيل الخارجي ونفقات وفود وفي سبيل ارسال البعثات وتأسيس المفوضيات في الخارج فالجواب أن الحكومة أنفقت المبلغ المذكور على بنود صدقها المجلس بالاجماع.

كمال جنبلاط: أجيب على كلام سامي بك الصلح

رئيس الوزارة: قل رئيس الوزارة.

كمال جنبلاط: ان دولة رئيس الوزارة فهم عكس ما أنوي وأما فيما يتعلق بـ ٧٠٠ ألف ليرة فإني أجيب معالي وزير المالية بأني سآتي في الجلسة المقبلة بالمستندات ولم يكن قولي على سبيل التهديد لأني متى قلت فعلت وكان عليه أن يقتنع بقولي.

الرئيس: لقد اقترحت الحكومة زيادة بند سادس على الباب الثالث. الفصل الأول باسم نفقات دعاية وتمثيل واعتماده مائة ألف ليرة.

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل اقتراح الحكومة بزيادة بند سادس على الباب الثالث. الفصل الأول باسم نفقات دعاية وتمثيل. والآن لدي اقتراح هذا نصه:

اقتراح

مقدمه: رفعت قزعون نائب البقاع، سليمان العلي نائب عكار، رشيد بيضون الجنوب، نطلب ايجاد بند انشاء مدارس في الميزانية الحاضرة.

رشيد بيضون، سليمان العلي، صائب سلام، رفعت قزعون

ليحال للحكومة. والآن نعود إلى درس موازنة الواردات، وبما أن المواد الأربع الأولى من الباب الأول يجب أن نؤجل التصويت عليها بينما ننتهي من سائر المواد فاننا نبدأ بالمادة الخامسة من الباب الثاني، الضرائب المباشرة ضريبة الأملاك المبنية لتتل.

فتلا الكاتب المادة الخامسة التالية: ألخ...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد الله اليافي: اقترحت سابقاً أن يضاف على قانون الموازنة بعض تعديلات وأرى الآن من باب التذكير اعادة قراءة هذه التعديلات:

اقتراح

١ ـ المادة الرابعة والعشرون ـ اعتباراً من نشر هذا القانون لا يجوز احداث أية وظيفة جديدة عامة في الدولة زيادة عما هو ملحوظ في موازنة سنة ١٩٤٦ إلا بموجب قانون مستقل عن قانون الموازنة.

٢ ـ المادة الخامسة والعشرون ـ تلغى اعتباراً من تاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٤٥ جميع الترقيات الاستثنائية التي منحت لبعض الموظفين العموميين وزادت عن الثلاث درجات.

٣ ـ المادة السادسة والعشرون ـ لا يجوز بعد الآن عقد أية نفقة أو تصفيتها وصرفها ما لم يكن قد أرصد لها اعتماد في موازنة النفقات مصدق من المجلس النيابي.

وكل مخالفة لهذا النص يتحملها الوزير المسؤول شخصياً.

ويعتبر مجلس شوري الدولة صالحاً للحكم في هذا الموضوع.

٤ ـ المادة السابعة والعشرون ـ تعتبر ملغاة حكماً بعد تاريخ نشر هذه الموازنة جميع التعينات التي تجري لوظائف غير مفتوح لها اعتماد مسبق في الميزانية العامة المصدقة من المجلس النيابي

كنت اقترحت هذه المواد سابقاً ولا أريد الآن أن أتولى شرحها لأنها توضح الغاية من اقتراحها واني أطلب التصديق عليها.

عادل عسيران: أطلب احالة اقتراح الزميل عبد اللّه اليافي إلى لجنة العرائض والاقتراحات لدرسه.

الرئيس: الكلمة للسيد فيليب تقلا

فيليب تقلا: أنا من رأي الزميل عبد اللّه اليافي فيما اقترحه وأؤيده كمبدأ وقد بينت ملاحظاته في التقرير على مشروع الموازنة وقلت ان هذا التضخم يكاد يودي بالحكومة. ولكن التمس من الزميل الكريم عذراً إذا قلت ان هذا الاقتراح سيأتي حكماً في مشروع تنظيم ملاك الدولة ويتضمن المعنى نفسه، انه ينص على عدم امكان احداث أية وظيفة وينص على طرق ترقية وصرف الموظفين وهو كامل من هذه الناحية. اما ما بقي من اقتراح الزميل وما يتعلق بالترقيات الاستثنائية فانها لم تعد في معرض البحث بعد أن وصل الموظف إلى رتبته واستلم وظيفته. وقوله بعدم صرف أي مبلغ ما لم يكن موجوداً في الموازنة فهذا النص مدون في القوانين المرعية الاجراء كقانون المحاسبات وأعتقد بالرغم من كل صوابية هذا الاقتراح انه ليس محله الآن عند درس القوانين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عادل عسيران: اني أوافق على ما تقدم به الزميل فيليب تقلا وأرى أن يؤجل درس اقتراح الزميل عبد اللّه اليافي لبعد تنظيم ملاك الدولة لانهما يشكلان وحدة. وهناك طريقة مرتجلة في الترقية ناتجة عن المحسوبيات وكلنا يعلمها ولا يجب استعجالها، وهناك قانون لموظفي الدولة سندرسه، لذا أطلب احالة الاقتراح إلى اللجنة المختصة.

عبد الله اليافي: ان احالة اقتراحي للجنة المختصة معناها دفنه. اننا ندور في حلقة مفرغة فالجرائد والنواب والحكومة والموظفون يضجون من التوظيف ولو كنت مكان الحكومة لقبلت بهذا الاقتراح فتمتنع عنها المراجعات من النواب ولا يعود أحد يطالبها بشيء.

يقول الزميل فيليب تقلا ان اقتراحي موجود في قانون تنظيم ملاك الدولة هذا صحيح ولكنه لا يشمل هذه الناحية فقط بل ينص على أنه لا يجوز بعد الآن عقد أية نفقة أو صرفها ما لم يكن قد أرصد لها اعتماد في موازنة النفقات مصدق عليه من مجلس النواب.

ويقول حضرة الزميل أيضاً ان هذه المادة موجودة في قانون المحاسبات وأنا أوافقه على قوله ولكنها مجردة عن أية عقوبة وأنا اقترح أن كل مخالفة لهذا النص يتحمل مسؤوليتها الوزير شخصياً وهذا لا يوجد في قانون المحاسبات وأضفت فقرة على هذه المادة تنص على أن مجلس الشورى يعتبر صالحاً للحكم في هذا الموضوع. لذا اتشبث باقتراحي وخصوصاً بالترقيات التي تزيد عل ثلاث درجات لأن الذين نالوا هذه الترقيات ليش بشكل الحق المكتسب بل انها تخرج على القوانين المرعية الاجراء وعنيت الثلاث درجات استناداً للقانون. لأن كل المسايرات تأتي من قبل الوزراء والنواب فيجب أن نضع لها حداً وأطلب طرح اقتراحي على المجلس.

الرئيس: الكلمة للسيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: أجيب على الزميل عبد اللّه اليافي بأني قلت وأعيد القول بأني متفق وإياه على جميع ما ورد في اقتراحه أما التصويت عليه فقد يقلب الأحوال ويجعل ارتباكاً في دوائر الدولة بينما نحن ندرس نظام الموظفين. أما قضية عدم امكان عقد نفقة أو صرفها ما لم يكن لها اعتماد في الموازنة فهو يسلم معي بأنه موجود ضمن قانون. والفت نظره إلى النص فانه لا يجوز أن يوضع موضع التنفيذ لانه يعطي الحق لمجلس الشورى بمحاكمة الوزير وان تعريض الوزير لأحكام مجلس الشورى ظاهرة حقوقية لم تعرف في أية شرعة عالمية. مثلاً سيتقدم لبناني يوماً باقامة دعوى على الوزير أمام مجلس الشورى ويجره للمحاكمة وهذا لا يجوز ولا يمكن أن يقبل بالقانون لذلك أطلب رد الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس الوزارة: ان ما جاء في اقتراح حضرة الزميل عبد اللّه اليافي من انه لا يحق للحكومة أن تعين الموظفين إلا بموجب قانون الموازنة فاني أتعهد بأن لا أعين أحداً إلا بموجب هذا القانون كما وان الحكومة الحاضرة لم تعين موظفاً إلا بمقتضى قانون سنة ١٩٤٥ والترقيات التي جرت لم تتجاوز الثلاث درجات.

عبد الله اليافي: (مقاطعاً) اسمح لنا بهذا..

رئيس الوزارة: إلا ما ندر وذلك في ثلاث حالات وهذا يتعلق بقانون المحاسبة العامة والحكومة الحاضرة لم تتجاوزه. أما مسؤولية الوزير فمحددة في الدستور فهو يحاكم أمام مجلس أعلى ولا يمكن تعديل الدستور إلا بقانون جديد. وبما أن مواد اقتراح الزميل عبد اللّه اليافي تحتاج لدرس وتدقيق فإني أطلب احالتها للجنة العدلية.

الرئيس: بما أن اقتراح السيد عبد اللّه اليافي مؤلف من أكثر من أربع فلا يجوز طرحه على المجلس، بموجب النظام الداخلي، لذا أحيله إلى اللجنة العدلية

جورج عقل: أتسمح لي الرئاسة بالكلام؟

الرئيس: لقد سمحت لك بالكلام مرتين وثلاث مرات والآن لا أسمح لأحد بأن يتكلم في الاقتراح بعد أن أحلته للجنة العدلية.

عبد الله اليافي: أطلب تأجيل البحث في الموازنة لبينما تنتهي اللجنة من درس اقتراحي.

الرئيس: لقد أحلت اقتراحك للجنة العدلية وأنت رئيسها.

والآن نعود لدرس موازنة الواردات الباب الأول ـ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

جورج عقل: أنا أنسحب من الجلسة

الرئيس: يفقد النصاب بخروجك يا سيد جورج عقل

جورج عقل: لماذا أبقى ولا تسمح لي بالكلام؟

الرئيس: لقد تكلم السيد عبد اللّه اليافي بالموضوع وأحيل الاقتراح إلى اللجنة العدلية.

«النائب جورج عقل ينسحب من الجلسة»

الرئيس: البند الأول ـ ضريبة الاملاك المبنية واعتماده ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند الأول ـ البند الثاني ـ ضرائب الأملاك غير المبنية واعتماده ٨٠٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني ـ الكلمة للسيد صائب سلام

صائب سلام: لقد بحث مشروع الطيران وكان فصلاً من الموازنة والآن فصل عنها. وأنا أفهم ان معالي وزير المالية يدرس الأمور بدقة وقد درس الموازنة درساً وافياً حتى وازنت الايرادات النفقات بما فيها مشروع الطيران. والآن فصل مشروع الطيران منها. فهل أنا غلطان.

الرئيس: نعم غلطان.

صائب سلام: كيف ذلك؟

الرئيس: طلب أولاً ادخال المشروع ثم طلب مؤخراً فصله.

صائب سلام: ان الاعتماد المخصص لهذا المشروع يقرب من مليوني ليرة فهل لمعالي وزير المالية أن يبين لنا البند الذي كان لهذا المشروع؟

الرئيس: ليس هذا موضوع بحثنا الآن. البند الثالث ـ التمتع واعتماده ٤٥٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبلت الفقرة الثالثة من البند الرابع. والآن الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: أرجو من معالي وزير المالية أن يجيبني عما إذا كانت ضريبة الدخل حاوية ما حصل من ضريبة ارباح الحرب وما سيحصل أم لا؟

وزير المالية: لقد جرى تحصيل مليون وسبعمائة ألف ليرة زيادة على الستة ملايين من الشركات الأجنبية. وبوشر التحصيل من تجار محافظتي البقاع ولبنان الجنوبي. وقدم المقررون تقاريرهم وبحثتها اللجان وفرضت مقادير أبلغت للمكلفين وهؤلاء اعترضوا. فألقي الحجز على البعض. أما البعض الآخر فقد قبل اعتراضه ومنهم من صالح. وهناك مشاريع مصالحة قدمت للحكومة وأصحابها يطالبون بها فأرجو انجازها.

الرئيس: الكلمة للسيد حبيب أبو شهلا

حبيب أبو شهلا: لا أفكر بأن أتهم معالي وزير المالية بالتقصير بل بالعكس أتهمه بالنشاط لكن لي ملاحظة بريئة و

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هي أن يكون شيء من المساواة في المشاريع وأن تشدد المالية بمطالبة الضرائب في كل أنحاء الجمهورية اللبنانية على السواء وضريبة أرباح الحرب ككل الضرائب فأتمنى على الحكومة أن تتشدد في تحصيلها من كل المناطق.

أين هو مشروع ضريبة الأراضي وقد أتى للمجلس منذ سنة؟ لماذا لا يصدق هذا المشروع؟ يجب أن نكون جادين في وضع نظم المساواة بين أفراد الشعب اللبناني. وأطلب إنجاز هذا المشروع حالاً.

فيليب تقلا: اجتمعت اللجنة المالية في الاسبوع الماضي ودرست مشروع ضريبة الأراضي ثم سلمته للجنة فرعية لدرسه أيضاً وعما قريب سنأتي بنتيجة درسنا له إلى المجلس الكريم.

حبيب أبو شهلا: منذ السنة الماضية وأنا أطالب بهذا المشروع

الرئيس: الكلمة للسيد كمال جنبلاط

كمال جنبلاط: ألفت نظر الحكومة إلى قضية مشاريع القوانين وأخص بها قانون ضريبة الدخل وأظن أنه أحسن مشروع صدقه المجلس. واقترح إنشاء مشروع ضريبة على النقليات وإن يكن صعب التطبيق.

أما فيما يتعلق بضريبة أرباح الحرب فإننا سألنا معالي وزير المالية سابقاً عن تسويتين تحت البحث الأولى بستمائة الف ليرة والثانية تتناول بعض التجار، فماذا جد بهذه القضية؟ لقد جرى في المجلس الاتفاق على مبدأ المصالحة لمصلحة الخزينة والتاجر معاً لأنه قد لا يوجد عند بعض التجار سجلات. وقد ورد في الصحف أن معامل عسيلي قد أجرت مصالحة مع الحكومة على أربعمائة ألف ليرة فقط مع أنها ربحت ما يقدر بأربعين مليون ليرة في الحرب. فأطلب من معالي وزير المالية تصريحاً عن ذلك.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: ان ضريبة أرباح الحرب أدخلت للصندوق ثمانية ملايين ليرة ونصف المليون وتأمل وزارة المالية أن تحصل على مليون ونصف فيصبح دخل هذه الضريبة عشرة ملايين ليرة. أما فيما يتعلق بمعامل عسيلي فلم تجر الحكومة مصالحة معها ولا يمكن أن تجري الحكومة مثل هذه المصالحة معها لأن المصالحة كانت على مبلغ ستة ملايين ليرة. أما التحصيل من معامل عسيلي فقد تولته لجنة من التجار والحكومة استوفت من هؤلاء مبلغ أربعمائة ألف ليرة. أما معامل عريضة فقد تقدمت بدفاترها ودفعت مبلغ أربعمائة وخمسين ألف ليرة وهو ما يطلب منها.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: لقد عملت وزارة المالية ما يمكن عمله وأنا اقتنعت بقول معالي الوزير ولكن التجار خارج بيروت

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لم يدفعوا شيئاً حتى الآن ما عدا الشركات، فأرجو من معاليه أن تكون الضريبة متساوية وعادلة.

وزير المالية: ليشرف الزميل جورج زوين إلى وزارة المالية فيرى أن المعاملة متساوية في بيروت وخارج بيروت.

خليل أبو جودة: إذا كانت الحكومة مقيدة بالتسوية التي وافق عليها المجلس مع التجار فلا أظن أنها مقيدة مع الشركات المساهمة التي لا تستطيع أن تخفي دفاترها فتستطيع الحكومة أن تأخذ منها الضريبة وفقاً للدفاتر. وأعتقد أن المجلس لا يدخل في التسوية إلا لغاية سنة ١٩٤٤ أما سنة ١٩٤٥ فأظن أن الحكومة ستفرض عليهم ضريبة جديدة.

وزير المالية: لقد أرسلت الاخطارات لهؤلاء.

الرئيس: البند الخامس: ضريبة الاغنام واعتماده ٦٠٠٠٠٠ ليرة.

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية. ألخ...

حبيب أبو شهلا: أنا لا أريد أن أقف في سبيل التصديق على الموازنة ولكن أطلب من الحكومة أن تخصص في الاسبوع المقبل لبحث قضية النقد.

الرئيس: البند الحادي والاربعون. رسوم الأمن العام وقد عدلته الحكومة باخفاضه من ٣٠٠٠٠٠ ليرة إلى ١٠٠٠٠٠ ليرة

من يقبل به كما عدلته الحكومة فليرفع يده

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند الخمسون.

أمين السعد: لقد انتهينا من درس الواردات المدونة في الموازنة ولم يفدنا معالي وزير المالية عن واردات غرش الفقير. وسألت معاليه عنه في بدء درس الموازنة وقد مضى ثلاث سنوات ولم يعط بيان عنه. مع اننا كنا نرجو من الحكومة ووزارة المالية أن تأتينا ببيان واضح مفصل عما دخل من هذا الغرش وكم صرف منه وعلى أي وجه صرف وماذا بقى منه. وأظن حسب التقديرات ان ما دخل من غرش الفقير يقدر بمبلغ سبعة أو ثمانية ملايين ليرة وهو مبلغ ضخم يحق للمجلس أن يهتم به لا سيما ويصرف بغير علمه. لذا نأمل من معالي وزير المالية أن يدلي ببيان عن غرش الفقير.

صائب سلام: أنا لا أحب أن أدخل في بحث الماضي بل أكتفي بأن أكون عملياً وأبحث بالحاضر والمستقبل. ان نواب جميع المناطق طلبوا من الحكومة أن يجمد هذا المبلغ ويرصد للمشاريع الانشائية في مناطقهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبيروت بقيت مستثناة، وأظن أن نواب بيروت يريدون أن يفعلوا ما فعل الزملاء في بقية المناطق بطلب تجميد غرش الفقير منذ اليوم ليرصد لمشاريع انشائية وعمرانية.

رئيس الوزارة: لقد جمدت حصة بعبدا من غرش الفقير لترصد للمستشفيات وحصة طرابلس للمدارس وأعطيت الأوامر بما يختص بحصة بيروت لترصد للمستشفيات والمدارس.

الرئيس: الكلمة للسيد عبد اللّه اليافي.

عبد الله اليافي: سؤالي للحكومة أهم من أن يتناول غرش الفقير فهو يتناول الميزانيات الخاصة أعني بالخاصة الميزانيات المستقلة التي بحكم القانون لا تعرض على المجلس إلا لبيان النفقات والواردات. ان هذه الميزانيات التي تعرض بهذه الصورة قد تكاثرت بنظري وليس للمجلس عليها رقابة فعلية وهي تتناول مبالغ طائلة كاليانصيب الوطني والتموين والمشروع الانشائي والمصالح المشتركة ولربما بلغت نفقاتها ما يقرب من نصف الموازنة. فاسأل الحكومة عن الوقت الذي تتمكن به من عرض شيء على المجلس من هذه الحسابات لاننا لا ندري ماذا يجري فيها وأتمنى أن تتقدم ببيان مفصل عنها.

جورج زوين: كانت المصالح المشتركة سابقاً تتعلق بهيئة يتوجب عليها أن ترسل موازنتها للمجلس للتصديق عليها وحتى الآن لم نطلع على أنظمتها وقوانينها ثم فيما يتعلق بقرش الفقير فان طلب الزميل أمين السعد بمحله. ونطلب أن يوزع على المشاريع الخيرية بشرط أن لا يصل لغير أصحابه وليس للحكومة الحق بتوزيعه جوائز وغيرها.

أمين السعد: طرحت سؤالاً واضحاً على الحكومة ولم أتلق الجواب.

رئيس الوزارة: سأجيب على سؤالك في الجلسة المقبلة.

أمين السعد: لقد طرحت على الحكومة السؤال نفسه منذ شهر ونصف وليس جديداً، فهل بالأمر سر؟

رئيس الوزارة: لا يوجد أدنى سر ولكن القضية ليس لها أي علاقة بالموازنة بل تتعلق بالاعاشة وسأطلب من الدائرة ذات الاختصاص أن ترسل الجواب على سؤال الزميل السعد.

يوسف الهراوي: لقد بلغني أن محافظ البقاع طلب وقف المال الذي يصرف على المستشفى فهل هذا الخبر صحيح؟

رئيس الوزارة: كلا! بل طلب ألا يصرف إلا على المستشفى

الرئيس: والآن نعود إلى تصديق المواد الأربع الأولى من مشروع قانون تحديد موازنة ١٩٤٦ والتي كنا أجلنا تصديقها لبعد درس بقية المواد. لتتل المادة الأولى. ألخ...

الرئيس: قبلت المادة الرابعة. لقد انتهينا من درس الموازنة، أو الآن قانون الموازنة بكامله معروض على التصويت بالمناداة بالاسماء

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

«فنادى الكاتب على النواب بالاسماء فصدق المجلس القانون بالاكثرية وخالف السيدان: أمين السعد وعبد اللّه اليافي»

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية. الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: أنا أشكر النواب الكرام لتصديقهم الموازنة بهذا الجهد. فهذه أول مرة في هذا المجلس تنجز فيها دراسة موازنة الدولة ضمن المدة المحددة في الدستور.

الرئيس: لقد انتهينا من تصديق موازنة سنة ١٩٤٦ ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة والنصف مساء

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حماده

أمين السر

يوسف ضو

نظر وصدق

أمين السر العام لمجلس النواب

خليل تقي الدين

كاتب المحضر

فهد غريب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher